مَكانة المشَافهة، وحُجيّتها في الدّرس اللّغوي

د. حنين عبد الله بن محمد الشنقيطي

أستاذ اللغويات المساعد، بقسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

المستخلص:

يقوم هذا البحث تحت عنوان: *مكانة المشافهة، وحجيّتها في الدّرس اللّغوي*، على افتراض أنّ المشافهة في الدرس اللغوي والنحويّ كانت ممارسة منهجيّة عمليّة لها مكانة بارزة في تأسيس علوم العربية، ويسعى إلى أن يخرج بها من المنطقة التي تقف فيها في ظلّ السّماع بوصفها جزءًا منه، إلى منطقة أخرى كاشفةٍ عن كونها وسيلة مستقلة لها مصادرها وضوابطها ومعاييرها ونتائجها المهمة، ومكانتها في الدرس اللغوي بشكل عام، أي في مرحلة جمع متن اللغة وتوثيقه، وفي استنباط القواعد وبناء الأحكام وتتبع الظواهر وتحليلها، وفي تدوين اللغة والتأليف فيها، وبيان أنّ علوم العربية لم تبنَ على لغة النصّ فحسب، بل اعتمدت في جانب كبير منها على لغة المشافهة التي أُخذت من أفواه مستعمليها مباشرة، مع بيان أهميتها في الردّ على كثير من الانتقادات التي وجّهت إليها حديثًا، وذلك بعدّها منهجًا وممارسة بُنيت عليها كثير من نتائج الدّرس اللغوي والنحوي العربيّ.

وللوقوف على ذلك جاء هيكل البحث في مقدمة، يتلوها تمهيد، تليه أربعة مباحث، تناولت في الأول منها: مفهوم المشافهة والعلاقة بينها وبين السماع ودور كلّ منهما في اكتساب اللغة، وتناولت في الثاني: مصادر المشافهة، ومعايير اختيار ذلك المصدر، وفي الثالث: وقفت على مكان المشافهة من نشأة العلوم اللغوية والتأليف فيها، وفي المبحث الرابع وقفت على مكان المشافهة من تحليل الظواهر اللغوية، وعلى مواطن حجيّتها في الدرس اللغوي، ثم انتهى البحث بخاتمة تضمّنت أهم النتائج، ومنها: أنّ المشافهة كانت ضرورة فرضتها طبيعة الحياة الثقافية في المجتمع العلمي العربي، وممارسة داعمة ومعينة على تأسيس علوم العربية، وتطويرها، والتأليف فيها، وتمتّعت بمكانة مهمّة في الدرس اللغوي بمستوياته المختلفة باعتبارها عنصرًا مهمًّا من عناصر منهجه العلمي القائم على الملاحظة والتجريب والاستنباط.

الكلمات المفتاحية: المشافهة، السماع، الأعراب، جمع اللغة، علماء العربية

Abstract:

This research titled The status of orality - and its authority in the linguistic lesson, is based on the assumption that orality in linguistic and grammatical studies was a practical methodological practice with a prominent role in the establishment of Arabic sciences. It aims to move orality from its position under the umbrella of auditory transmission, where it is considered a part, to a new realm that reveals it as an independent means with its own sources, regulations, standards, and significant outcomes. It highlights its role in collecting and documenting the corpus of the language, deriving rules, forming judgments, tracking phenomena, analyzing them, documenting the language, and authoring works. The study demonstrates that Arabic sciences were not built solely on the language of texts but relied significantly on the language of orality, which was directly taken from the mouths of its users. It also underscores its importance in responding to many modern criticisms by considering it a methodology and practice upon which many results of Arabic linguistic and grammatical studies were built.

To explore this, the structure of the research includes an introduction, followed by a preface, and four sections. The first section discusses the concept of orality, its relationship with auditory transmission, and the role of each in language acquisition. The second section addresses the sources of orality and the criteria for selecting these sources. The third section examines the place of orality in the emergence of linguistic sciences and authorship. The fourth section explores the role of orality in analyzing linguistic phenomena and its validity in linguistic studies. The research concludes with a summary of the main findings, including that orality was a necessity imposed by the cultural life of the Arab scientific community, serving as a supportive practice in the establishment, development, and authorship of Arabic sciences. It held an important place in linguistic studies at various levels as a crucial element of its scientific methodology based on observation, experimentation, and deduction.

Keywords: Orality , Auditory Transmission , Bedouins , Language Collection , Arabic Scholars

المقدمة:

تعدّ المشافهة من الموضوعات الهامّة التي تناولتها الأبحاث والدراسات في العصر الحديث، وقد تنوّعت تلك الأبحاث واختلفت باختلاف المجال الذي بُحِثَت فيه، من الأدب إلى التاريخ إلى علم الاجتماع وعلوم اللغة، وجميعها كانت تهدف إلى الوقوف على أهميّتها ودورها في تشكيل المعرفة الإنسانيّة وانتقالها من جيل إلى جيل، خاصة في الوقت الّذي كانت تعدّ فيه القناة الأساسية للتواصل، ونقل النشاط الإنسانيّ الفكريّ والثقافيّ والعلميّ.

ومادّة المشافهة هي اللغة المنطوقة الّتي يحصل بها التواصل، وتتجلى فيها خصائصها وسماتها، ونجدُ أنّ اللّغويين العرب أدركوا هذه الحقيقة منذ قرون، فكان تأسيس علوم اللغة العربية قائمًا على لغة النصّ النثري والشعريّ المنقول سماعًا، إضافة إلى المشافهة المتمثّلة في جمع اللغة مباشرة من أفواه مستعمليها، فكانت بذلك ممارسة منهجيّة لها مصادرها وضوابطها ونتائجها المهمّة في حقل الدراسات اللغوية، وفيها دليل على إدراكهم للطبيعة الشفهية للغة، وأنّها مناط التّواصل والتّعبير، فهما آلة الاستعمال، ومكمن حياة اللغة وحيويّتها.

وفي هذا البحث الذي اخترتُ له عنوان: المشافهة، وحجيّتها في الدّرس اللّغوي، أهدف إلى محاولة الوقوف على الحدود التي يمكن أن تتمايز فيها المشافهة عن السماع، وذلك من خلال تتبّع مواطن حجيّتها في الدّرس اللغوي بما يشمله من دراسة ومدارسة للغة، أي في مواطن الاحتجاج بالألفاظ والنّصوص الحيّة المنقولة مباشرة من أفواه مستعمليها، ومكانها في متن اللغة، ومكانتها في توثيقه، وفي استنباط القواعد وبناء الأحكام وتتبع الظواهر، وفي تأسيس العلوم اللغوية بعامة، مع الردّ على كثير من الانتقادات التي وجّهت إليها حديثًا باعتبارها ممارسة بُنيت عليها كثير من نتائج الدرس اللغوي العربيّ، فنجد من يرى أنّ كلام الأعراب المنقول عنهم سماعًا أو مشافهة كان سلطة متحكّمة في آراء علماء العربيّة وفي بنائهم أسس الدرس اللغوي، ومنهم من يرى أنّ متن اللغة الذي اعتمدوا عليه في استنباط الأحكام والقواعد اقتصرَ على لغة القرآن والشعر والخطب والأمثال ونحوها من الفنون النثرية، ولم يكن لكلام العرب الدّارج في أحاديثهم اليومية العادية مكان في ذلك المتن؛ ممّا أبعد تلك القواعد عن طبيعة اللغة وحقيقتها، وغير ذلك من الانتقادات التي ينقصها حسّ التقصّي والتروّي في

إطلاق الأحكام، وهو ما أحاول الردّ عليه في أثناء هذا البحث، إضافة إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي حدود العلاقة بين المشافهة والسماع، وما هي نقاط التلاقي ومكامن الاختلاف بينهما؟
- ما هي مكانة المشافهة في تلقّي اللغة؟ وفي اكتسابها؟
- ما هي مكانة المشافهة من تأسيس الدرس النحوي والمعجمي والتأليف فيهما؟
- ما مدى حجية المشافهة في تحليل الظواهر اللغوية المختلفة؟ وفي الوقوف على الحكم اللغوي؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة جاء هيكل البحث في هذه المقدمة، يتلوها تمهيد يقف على العلاقة بين المشافهة والكتابة في الحقول المعرفيّة بصفة عامة، وفي الدرس اللغوي خاصّة، تليه أربعة مباحث، تناولت في الأول منها: العلاقة بين المشافهة والسماع من خلال الوقوف على نقاط التلاقي ومكامن الاختلاف بينهما في مجال جمع اللغة واكتسابها، وتناولت في الثاني: مكانة المشافهة في تلقّي اللغة، ومصادر تلك المشافهة وضوابطها، وفي الثالث: وقفت على مكان المشافهة من نشأة علميّ النّحو والمعجم والتأليف فيها، وفي المبحث الرابع وقفت على حجيّة المشافهة في تحليل الظواهر اللّغوية، وفي الوقوف على الحكم في الدرس اللّغوي، وحاولت في كلّ مبحث أن أقف على ما يتعلّق بموضوعه من انتقادات وُجّهت إلى منهج علماء العربيّة، ومحاولة الردّ عليها، ثم انتهى البحث بخاتمة تضمّنت أهم النتائج.

هذا، وقد سُبق هذا البحث ببعض الدراسات التي تناولت موضوع المشافهة من زوايا مختلفة، فمنها:

-أثر المشافهة في التقعيد في ضوء علم الخطاب، كتاب سيبويه نموذجًا: وهو بحث لسالمة صالح العمامي، ضمن أعمال الندوة العلمية: النصّ والخطاب- مقاربات لغوية ونقدية، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، في نوفمبر، ٢٠١٨م، وفيه تناولت الباحثة أثر المشافهة في التقعيد النّحوي عند سيبويه، والتقاطع بينها وبين علم الخطاب، وكونها تسجيلًا للمنطوق دون واسطة، وتعبير عن مستعمل فعليّ لا افتراضي، وتناولت مقاربة بين مفهوم

الخطاب في الدّرس الحديث وبين النّظر اللغوي في التّراث العربيّ الّذي مثّلت له بكتاب سيبويه، عن طريق اجتزاء نصوص منه بغرض الوقوف على الحسّ الوصفيّ للمنطوق عنده، وعلى مدى تصرّف العرب في الكلام بتحقيق الفائدة التواصليّة، وعقد المقارنة بين استعمالات مقبولة وعلاقاتها بالخطاب الوظيفيّ كما يراه المحدثون، ثم فصّلت في كيفية صياغة القاعدة اللغوية عنده في ضوء علم الخطاب.

-اللغة العربية في المشافهة اليومية، مفهومها وقضاياها في الدرس اللغوي القديم والحديث، وهو كتاب للدكتور علي المنصوري، من منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط١، ٢٠٢٠م، ويحمل محاولة تنظيرية ومفاهيمية لتسليط الضوء على لغة التواصل اليومي المتّصفة بالعفويّة من خلال لغة العرب القديمة الفصيحة بجانبها الاقتصادي، فعرض للمفاهيم النّظرية الحديثة وفق المنهج العلمي الذي تأسست عليه اللسانيات، وتطرق لقضايا مهمّة تتعلق بحقائق اللغة العربية التي تشافه بها العرب في تخاطبهم اليومي، بين إشكالات اللغة الأدبية الموحدة، وقضايا اللهجات والعامية، وفيه دعوة إلى الاهتمام بخصائص هذه اللغة من خلال نموذج مهم هو اللغة العربية الفصيحة القديمة التي جمعها العرب القدامى.

-أثر المشافهة في صناعة المعجم العربي، وهو بحث لسالمة صالح العمامي، منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا، يونيو، المجلد٢٦، ج١، ٢٠٢٢م، يهدف إلى تبين علاقة المشافهة بالمعجم العربي، ومدى ملازمتها لصناعته، وكان من أهم نتائجه بيان اختلاف معاجم الألفاظ عن معاجم المعاني في كمّ المشافهة المباشرة، وأنّ المعاجم المتأخرة اعتمدت على الرواية والاستدلال أكثر من السماع المباشر الذي كان أكثر في المؤلفات الأولى لعلوم العربية.

- اللغة العربية الفصحى بين المشافهة والكتابة، وهو بحث لعبد الرزاق عبيد، منشور في مجلة المجمع العلمي الجزائري، المجلد: ٢٠، العدد١، ٢٠٢٤م، ويهدف إلى الدعوة إلى تقوية جانب المشافهة باللغة الفصحى، وعدم السماح للعامية بأن تسيطر على الميادين العلمية والمعرفية، مع ضرورة العمل العلمي الدائم لجعل العربية تتصدر جميع الوظائف، وتصبح بذلك لغة حيوية وتبادلية بين أفراد المجموعة اللسانية الناطقة بها.

وتنطلق الدراسات السابقة من مقاربات وأهداف لسانية مختلفة بُني عليها منهجها، وتختلف عن هذا البحث في أهدافه والأسئلة التي يجيب عنها، فهو دراسة وصفية تلقي الضوء على المشافهة وعلاقتها بالسماع، ودورها في تعلم اللغة، ومدى اعتماد علماء العربية عليها في مرحلة الجمع والتأسيس، وما هي ضوابطها عندهم باعتبارها منهجًا متبعًا بُنيت عليه كثير من الأسس والنتائج التي قام عليها درس اللغة العربية بشقّيه النّحوي واللّغوي، ويتتبّع موقعها واستمراريّتها ونتائجها بعد مرحلة التأسيس، خاصّة ما يتعلّق بالتأليف والتدوين في علوم العربية، ويلقي الضّوء كذلك على مصادر المشافهة ومعاييرها التي ارتضاها علماء اللغة والتزموا بها، وعلى مكان المشافهة من ضبط وتحليل الظواهر اللغوية المختلفة، وعلى حجيّتها في الدرس اللغوي، وأهم ما وجّه إلى منهج علماء العربيّة من انتقادات والردّ عليها، هذا مع استفادة هذا البحث ممّا جاء في تلك الدراسات.

وإنّي لأرجو أن يحمل هذا العمل إضافة علمية للمكتبة البحثية اللغوية العربية بما جاء فيه، فإن وفِّقت في ذلك (فما توفيقي إلا بالله) وإن أسأتُ، فمن نفسي والشيطان.

تمهيد

مكانة المشافهة في تلقّي العلوم

كان المجتمع العربيّ إلى عصور متأخّرة من الحضارة العربيّة يعتمد في نقل الأخبار والمعارف والشعر على الحفظ والسّماع والمشافهة، خاصّة في الجاهلية[(١)] مرورًا بصدر الإسلام، وكوّنت وسائل نقل المعرفة تلك أُسسًا قامت عليها الثّقافة العربية بعامة، وساعدت في تشكيل جزء كبير من هويّتها، وقد تطوّر أمر المشافهة خاصّة حتّى غدت منهجًا معرفيًا قائمًا بذاته، وملازمًا للعلوم الإسلامية العربية بعامة، واللغوية على وجه الخصوص، ولعلّ أوّل ما يوقفنا على مكانتها هو أنّ العلماء جعلوا منها شرطًا مهمًّا لتحصيل العلوم، ومرجعًا لتوثيقها واعتمادها، فكانوا يقدحون في علم من لم يتلقّ عن العلماء ويسمع منهم، ولم يجيزوا رواية

(١) اختلف الدارسون في إثبات معرفة العرب بالكتابة منذ العصر الجاهلي، وفي تقدير حجم المعارف المدونة، ونوعها، فمنهم من ينفي تدوين العرب شيئًا من معارفهم قبل الإسلام؛ بسبب فشوّ الأميّة، وغلبة البداوة عليهم، وما تقتضيه من حياة التنقل وعدم الاستقرار، وعدم توفّر أدوات الكتابة ولوازمها، ويرى آخرون أنّ التّدوين إن كان في العصر الجاهلي فهو لم يشمل إلا جزءًا بسيطًا من آثار الشعراء الحضريين، أما البقية فقد سارت في الصحراء عن طريق الرواية الشفوية، ينظر: عزّ الدين إسماعيل. *المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي*. د.ط، القاهرة: مكتبة غريب، ص١٤

النصّ عن كتاب، فهو لا يغني بحال عن المشافهة والتلقّي المباشر، قال ابن سلام الجُمَحي: «وفي الشّعر مَصنوع مُفتعل موضوعٌ كثير لا خيرَ فيه، ولا حجَّة في عربيَّة، ولا أدبَ يُستفاد، ولا معنى يستَخرج...وقد تداوله قومٌ من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرِضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرّواية الصَّحيحة على إبطال شيء منهُ أن يَقبَل من صحيفَة ولا يَروي عن صحفيّ»[(١)] ونلحظُ هنا أنّ مشكلة تلك النّصوص المدوّنة تكمن في أنّها لم تلقَ ما يقوّيها ويوثّقها؛ فهي لم تصل مشافهة عن رواة معروفين، ولم يروِها ثقة عن غيره، ولم تُعرض على عالم فيحكُم على ما جاء فيها، بل وصلت مكتوبة في صحف مجهولة المصدر، أو رواها من أخذ من تلك الصّحف، أي أنّ «كلّ ما كان كُتب من المعطيات التاريخية والأدبيّة وغيرها في عصر التّدوين الأوّل وما قبله، برهن العلماء الأوّلون على أنّه مشكوك في صحّته؛ لأنّه لا تُعرَف غالبًا مصادر ما كانوا يسمّونه: الصّحف، ولأنّ هذه الصحف حُشيت بالحكايات العجيبة، والأساطير الكاذبة، وكلام موزون يشبه الشّعر، وقد يكون شعرًا، ونُسب هذا الشعر إلى أقوام بادوا ولم يُنقَل عنهم–في الواقع– أيّ شعر بكيفيّة مقطوعة»[(٢)]؛ ولذلك جاء التّحذير للعالم والمتعلّم من الاعتماد على تلك الصّحف التي لم تثبت صحّتها، ومن الأخذ منها؛ فغياب المصدر الموثوق وجهالته، وغرابة المدوَّن فيها كانت أسبابًا كافية لعدم اعتمادها في نقل العلم؛ لأنّ ثبوت العلم يستلزم الثّقة في الناقل والمنقول، ويمكن أن نرجع ذلك العزوف أيضًا إلى أنّ الأخذ من الصحف في ذلك الوقت –وأعني به الزّمن الّذي سبق تأسيس العلوم وظهور الضّبط والإعجام– كان مظنّة الوقوع في الخطأ والتّصحيف؛ وعليه كان اعتمادهم على المشافهة والسّماع والتلقّي من المصادر مباشرة، أو بواسطة، هو من أعلى درجات التّوثيق والصّحّة.

وغياب التّدوين والكتابة في العصور الأولى للثّقافة العربية كان بسبب انعدام الدّافع إليه، فقد كان «القوم يومئذ عربًا، لم يعرفوا أمر التّعليم والتّأليف والتّدوين، ولا دُفِعوا إليه، ولا دعتهم إليه الحاجة، وجرى الأمر على ذلك زمن الصحابة والتابعين»[(٣)] وظلّت المشافهة مَكينة في التّلقين ونقل العلوم مدّة طويلة من الزمن، حتّى للمشافهة، يراد بها توثيق العلوم وتدوينها وحمايتها وحفظها، قال أبو نصر الفارابي: «ولا يزالون

(١) محمد بن سلّام الجمحي. *طبقات فحول الشعراء*. تحقيق: محمد محمود شاكر، د.ط، جدة: مطبعة المدني، د.ت، ١: ٤

(٢) عبد الرحمن الحاج صالح. *السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة*. د.ط، الجزائر: موفم للنشر، ٢٠١٢م، ص٢٥٤

(٣) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون. *مقدمة ابن خلدون*. تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط١، دمشق: دار البلخي، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٢: ٣٦١

يتداولون الحفظ إلى أن يكثر عليهم ما يلتمسون حفظه ويعسر؛ فيُحْوجهم ذلك إلى الفكر فيما يسهّلونه به على أنفسهم فتُستنبَط الكتابة...فيدوّنون بها في الكُتب ما عسُر حفظه عليهم، وما لا يؤمَن بأن يُنسى على طول الزمان، وما يلتمسون إبقاءها على مَن بعدهم، وما يلتمسون تعليمها وتفهيمها مَن هو ناء عنهم في بلد أو مسكن آخر»[(١)]، ومن هنا نشأت علاقة مهمّة بين المشافهة والكتابة رافقت زمن تأسيس العلوم الإسلامية والعربيّة، وتغيّرت النظرة العلميّة للمدوّنات، من صحف مشكوك في صحّتها، إلى مؤلّفات علمية رصينة تصدر عن علماء من أهل الأمانة والثّقة والعلم، وأصبحت العلاقة بين المنطوق والمكتوب علاقة تكامل وتفاعل.

وفيما يخصّ الدرس اللغويّ، فقد نشأ في هذا المُناخ العلميّ، والتزم بتلك المنهجيّة التي سادت آنذاك، وكانت المشافهة وثيقة الصّلة بمرحلة التّأسيس التي رافقتها الحاجة إلى جمع مدوّنة لغوية يُعتمد عليها في استنباط القواعد وتتبّع ظواهر الاستعمال وأساليب اللغة، فاعتمدوا –فيما اعتمدوا– على تلقّي اللغة من أفواه مستعمليها عن طريق التّواصل المباشر والمشافهة التي يتمثّل فيها الجانب المنطوق من اللغة، وتتيح استعمالها بتلقائية في مختلف مستويات التّخاطب اليومي، وتظهر فيها ألفاظهم وأساليبهم وطرائقهم في التركيب وإيصال المعنى، كل ذلك جعل منها أمرًا أساسيًا تجب مراعاته عند دراسة اللغة، وله تأثير هامّ فيما تم التوصّل إليه من نتائج.

المبحث الأول:

بين المشافهة والسماع، نقاط التلاقي ومكامن الاختلاف

جمع اللغة بين المشافهة والسّماع:

المشافهة والسّماع ممارستان عمليّتان بُني عليهما وعلى نتائجهما جزء كبير من تراثنا اللغوي، وارتبطتا بمناهج جمع اللغة وتدوينها وتحليلها، وأفترضُ أنّ ثمّةَ نقاط تلاقٍ وافتراق بينهما، بحسب طبيعة كلٍّ منهما، وأنّ المشافهة لم تكن دائمًا مجرد وسيلةٍ تابعة ومساندة للسماع، تسير في ظلّه، بل كانت في بعض ممارساتها منهجًا مستقلًّا رافق مرحلة جمع اللغة وأدلّة ظواهرها المختلفة، وساعد على نقل اللغة وتلقينها بشكل مباشر، وأدّى إلى نتائج مستقلّة تميّزت بها في الدّرس اللغويّ بشكل خاصّ.

(١) أبو نصر محمد الفارابي. *كتاب الحروف*. تحقيق: محسن مهدي، ط٢. بيروت: دار الشروق، ١٩٩٠م، ص١٤٤

أمّا السماع فهو الوسيلة الأساسيّة في جمع اللغة، وقد استقرّ في درس العربيّة على النّصوص المختلفة من القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وكلام العرب المَقولب في الأمثال والحكم، المنقولة نقلًا مباشرًا عن قائليها، أو غير مباشر، وهو الأكثر، وهو أصل من أصول درس العربيّة، وقيل في تعريفه: هو «الكلام العربيّ الفصيح، المنقول النّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»[١] فاشترطوا فيه الثّقة في الناقل، والخروج عن حدّ القلّة إلى الكثرة؛ لأنّ ما يمثّله ذلك النصّ من ظاهرة لغويّة سيكون مادّة معتمدة في استنباط القاعدة، ودليلا على صحّة الحكم أو وجوبه بناءً على اطّراده وكثرته في الكلام، أو شذوذه وضعفه بناءً على قلّته، أو ضعف لغة مستعمليه.

أمّا المشافهة فهي تفاعل حيّ مباشر بين مخاطِب ومخاطَب، وهي كذلك وسيلة مساندة للسماع في جمع اللغة، ليس باعتبارها نصوصًا منقولة فحسب، بل باعتبارها «نصوصًا حرّة عفويّة سمعها اللّغويون من أصحابها مباشرة... فأصحابها هم الذين تكلّموا بها عفويًّا ولم ينقلوها عن غيرهم»[٢]، والروايات عن رحلات علماء العربية إلى البوادي والإقامة فيها دليل على أنّهم «إنّما تحمّلوا عناء البحث والجمع لتحصيل هذا النوع من الخطاب اللّغوي اليومي العربيّ الفصيح، وهذا من وجهة نظر منطقيّة، إذ إنّهم لم يكونوا في حاجة إلى ذلك في الشعر وعيون الخطب ومستحسن الوصايا والأشكال النّثرية الأخرى...فهذه اللغة كانت تُحفظ وتنقل بين القبائل»[٣].

وإن كانت نتائج السّماع والمشافهة متمثّلة في المدوّنة اللغوية التي جُمِعت من جهودهم الميدانيّة، والتي كانت مادّة لرصد ظواهر الكلام العربي وأساليبه والتباينات بين لهجاته، والوقوف على ألفاظه ودلالاتها وتصرفهم فيها، إضافة إلى كونهما بلا شكّ وسيلتان لتوثيق الشّائع والمطّرد من الكلام؛ إلا إنّه ثمت فرقٌ يمكن أن نلمسه بينهما في مفهوم السماع وارتباطه بنقل النصّ عن قائله، أو غيره، وهذا هو الغالب في تلك النصوص، وبين المشافهة باعتبارها عملية تواصليّة مباشِرة مقصودة، لا تختلف كثيرًا عن المنهج اللغوي الحديث الذي يعتمد على المنطوق، وعلى ما يسمّى (الراوي اللغوي)[٤]، وإن كان السماع لا يستلزم وجود

(١) عبد الرحمن كمال الدين الأنباري. *الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو*. تحقيق: سعيد الأفغاني، (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م)، ٤٥

(٢) عبد الرحمن الحاج صالح. *السماع اللغوي عند العرب*: ٢٦٢-٢٦٣

(٣) علي منصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية، مفهومها وقضاياها في الدرس اللغوي القديم والحديث*. (ط١، قسنطينة، الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، ٢٠٢٠م)، ص٨١

(٤) ينظر: أحمد مختار عمر. *البحث اللغوي عند العرب*. (ط٨، عالم الكتب؛ ٢٠٠٣م)، ص ٥٤

قائل النصّ بذاته، فإنّ المشافهة تستلزم وجود جميع عناصر الخطاب، وهي: المخاطِب، والمخاطَب، وكلام ينقل من الطّرف الأول إلى الثاني، أي بين مرسل، يمثّله في هذا المقام العربي الفصيح، ومستقبِل، وهو عالم اللغة، وهذا المستقبِل قد يكون مرسِلًا عندما يضع مصدرَ اللغة موضعَ اختبار، فيوجّه إليه أسئلته التي يستوثق فيها من المسموع، أو من أمانته وثقته، فهي بهذا تتميز عن السماع بكونها عملية تسمح بالحوار والتفاعل بين الطّرفين، وهذا مقتضى قولهم: كلمتُه مشافهة، أي: مخاطبة من فِيكَ إلى فِيهِ، أي: أدنى شفتَه من شفتِه، وكلّمَه مشافهة[١]، وقد وقف سيبويه عند مفهوم قولهم: كلّمته فاه إلى فيَّ، فقال: «واعلم أنَّ هذه الأشياءَ لا ينفرِد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: كلّمتُه فاه، حتّى تقول: إلى فيَّ، لأنَّك إنَّما تريد مشافَهةً؛ والمُشافهةُ لا تكون إلّا من اثنين، فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت: إلى فيَّ»[٢] فقوله: المشافهة لا تكون إلا من اثنين، دليل على أنّ المشافهة عملية تفاعليّة تبادليّة بين متكلم ومستمع، وغرضها –في الدرس اللغويّ– التأكّد من موثوقيّة القائل، ومن وثاقة اللفظ أو النصّ، والتحرّي عن صحّته وتداوله، والتحقّق من أساليب الكلام وتراكيبه، فهي تقتضي السّماع، أمّا السماع فلا يقتضي المشافهة، وتتميز أيضًا –بوصفها سماعًا مباشرًا من مستعمِل اللغة – بقدرتها على مصاحبة حال المتكلّم، وإشاراته الجسميّة التي تساند الكلمة المنطوقة في إيصال المعنى، وهذا له دوره في تحليل الظواهر اللغوية واستنباط الأحكام؛ فقبول تركيب حيّ منطوق في موقف معيّن، أو عدم قبوله، قد يرتبط في كثير من الأحيان بحال المتكلّم وحال المخاطَب، ومن هنا يمكن القول إنّ المشافهة –بذلك المفهوم– كانت ممارسة عمليّة اعتمد عليها علماء اللغة لقرون طويلة، ورافقت تأسيس علوم العربية في تراثنا، وهي وإن كانت تلتقي مع السماع في الموضوع والغاية، وفي كونهما توثيقًا للاستعمال الذي هو تأكيد على ضوابط اللغة ومظاهرها وأساليبها، إلا أنّهما اختلفا في المنهجيّة، التي تجعل من المشافهة وسيلة لضبط الأداء اللغوي والتوثيق المباشر، والتحرّي عن صحة النصّ أو اللفظ واختبار مصدره عن طريق السؤال والمحاورة؛ فهي ذات طبيعة تفاعلية، ويتمثّل فيها الاستعمال بوصفه تصويرًا للفظ المنطوق أو العبارة المنطوقة في بيئتها الاجتماعية التـواصلية، وهذا النوع من المشافهة الخاضعة للمراقبة الذّهنيّة من المتلقّي، والدقّة اللفظية من المرسل، والمتمثّلة في التثبّت والسّؤال والتّحري عن صحة المسموع، هو المعتمد منهجيًّا في جمع اللغة وتوثيق الاستعمال، أمّا الخطابات التلقائية،

(١) محمد بن مكرم بن علي بن منظور. *لسان العرب*. (ط٣. بيروت: دار صادر؛ ١٤١٤هـ)، (ش ف ه)، ٢: ٣٣٧

(٢) سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هرون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م) ١: ٣٩٢

التي يستعملها المتكلم مع غيره في شؤونه اليومية، في سوقه وبيته وسفره وسمره، فقد كانت محلّ الملاحظة العفوية من بعض العلماء، ووجدت لها مكانًا في بعض جوانب البحث اللغوي.

اكتساب اللغة بين المشافهة والسماع:

يقول ابن فارس في باب القول في مأخذ اللغة: «تؤخذ اللّغة اعتيادًا، كالصّبي العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللّغة عنهم على مرّ الأوقات، وتؤخذ تلقُّنًا من ملقِّن، وتؤخذ سماعًا من الرُّواة الثّقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون»(١)، ويؤكد هذا النصّ على الطّبيعة الشفهية والسّماعية للغة، وأنّهما يمثّلان الجانب الاستعمالي الحيّ لها، وهما الوسيلتان الأساسيّتان لاكتسابها، أيًّا كان شكل ذلك الاكتساب وغرضه، فهو يبدأ بالسّماع المتمثّل في الوعي والإدراك للكلام بشكل مقصود، أو غير مقصود ينشأ من معايشة المستعملين للغة، وإلف طريقة كلامهم، وتبيّن أساليبهم في مخاطباتهم، ويتحقّق بالمشافهة التي تتمثل في التلقّي والممارسة المستمرة، ولهذا الاكتساب صورتان:

– الأولى، اكتساب الطّفل لغة أبويه أو محيطه أو مجتمعه، وذلك عن طريق المشافهة، واعتياد سماع اللغة، وممارستها، وهذا التكرار هو طريق تكوين ملكته اللغوية وزيادة تمكّنه؛ ولأجل ذلك عُرِف عن العرب قديمًا أنّهم كانوا يرسلون أطفالهم إلى البوادي ليعيشوا في كنف إحدى القبائل العربية الفصيحة، فيكتسبون اللغة من معايشة النماذج اللغوية السليمة، ومن مصادرها الأصيلة، إضافة إلى اكتسابهم أخلاقيات العرب ومحامدهم، «فالمتكلم من العرب –حين كانت ملكة اللغةُ العربيةُ موجودةً فيهم– يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصّبي استعمال المفردات في معانيها فيُلقَّنها أولًا، ثم يسمع التّراكيب بعدها فيلقّنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدّد في كلّ لحظة ومن كلّ متكلّم، واستعماله يتكرّر إلى أن يصير ذلك ملكةً وصفةً راسخة ويكون كأحدهم»(٢).

–والثانية، اكتساب اللّغة (تلقّنًا من ملقّن) أي الممارسة الشفويّة للغة بعد تلقّيها وسماعها من الفصحاء وهي الصورة المثلى لتكوين سليقة لغويّة صحيحة، وهذا شأنُ متعلّم اللغة، من أهلها أو من غيرهم، وقد يكون اكتساب اللّغة من (المتحدّث الأصلي) أو فصحاء العرب بغرض جمع مدوّنة لغويّة من منابعها الأصيلة، أو توثيق اللفظ أو النصّ، وهذا شأن عالم اللغة، واشترط ابن فارس فيمن يكون مصدرًا للسّماع

(١) أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي. *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، القاهرة: مطبعة عيسى البابلي الحلبي، د.ت، ص٤٨

(٢) ابن خلدون. *مقدمة ابن خلدون*. ٤٤٨–٤٤٩.

أن يكون من أهل الأمانة والثّقة والصّدق، فلا يضلّل ولا يزيد، ولا يُدخل على اللغة ما ليس منها، والمشافهة هنا قد تكون مجرّد أخذ للّغة من مصدرها، وقد تكون (مناقشة) يكون فيها نوعٌ من التّحري عن صحّة المسموع بالسؤال والجواب والأخذ والردّ، أو تصبح (حوارًا) بما فيها من تبادل للآراء والأفكار حول لفظة أو قضية ما، ومحاولة للإقناع بالحجّة والدّليل، وقد ينتج عنها أن يصبح آخذ اللغة راوِية لها؛ نتيجة لاكتسابه اللغة سماعًا ومشافهة عن الأعراب الفصحاء، ومعايشتهم، وبلوغ حدّ الفصاحة والثّقة فيها، مما يجعل الرّاوي في حدّ ذاته مصدرًا من مصادر السماع والمشافهة؛ وقد شكّلت الرواية عن العرب الفصحاء الّذين مثّلوا البيئة اللّغوية السليمة، ومشافهتهم ومخالطتهم عنصرًا مهمًّا في صناعة الملكات اللغوية لعلماء اللّغة، وفي مساعدتهم على سبر أغوارها واكتشاف أسرارها، وفي صياغة أصولها وقواعدها، وفي الاحتجاج اللّغوي، وساهمت في تشكيل ما يسمّى (المدارس النحوية) التي كان السماع من أبرز أسباب الاختلاف فيما بينها، وتنوعت الآراء اللغوية للمنتمين لتلك المدارس بناء على ما سمعوه من كلام الفصحاء الذين عايشوهم، وقياسهم على ذلك المسموع، وفي تلك المدة أدّت المشافهة والسماع دورًا مهمًّا في التأصيل والتأسيس وترسيخ القواعد، ونمو الذّائقة، واتّجاهات التفكير اللغوية.

المبحث الثاني:

مكانة المشافهة في تلقّي اللغة

المشافهة في الدّرس اللغويّ عمليّة حيّة، مادّتها اللغة التي يهدف علماء اللغة إلى تلقيها مباشرة من مصدر معتمد وموثوق، ومن المنطقيّ أن يكون ذلك المصدر هو مستعمل اللغة، أو (الفصحاء) الّذين جرت اللغة على ألسنتهم منذ الطّفولة، وكانوا بعيدين عن العوامل التي تؤثّر فيها بالتّغيير، والّذين كان كثير منهم يمثّلون مصدر (الرّواية) عن غيرهم، كما مثّلوا مصدر (تعليم اللّغة) بعد أن اتّسع غرض المشافهة ليصبح تلقين اللغة للمتعلّمين فكانت المشافهة هي وسيلة نقل العلم من العالِم إلى المتعلّم.

وكان فصحاء العرب، أو (الأعراب) الّذين قطنوا البوادي هم أهمّ مصدر رجع إليه علماء العربية لجمع اللغة؛ لأنّهم خَير من تمثّلت اللغة على ألسنتهم في زمن تأسيس علوم العربيّة ومحاولة استنباط قواعدها ومقاييسها، فقد «اكتسبوا اللغة التي ينطقون بها في سائر أوقاتهم من بيئتهم الأولى التي لم تبتعد لغتها عن

عربيّة القرآن الكريم»[١]، وهم الذين «أُرتضِيت عربيتهم لبقائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربيّة لغة ثانية، بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم، غير المتأثّر بلغات أخرى»[٢]، و«وهم العرب الموثوق بعربيّتهم، الذين عاشوا في عصر السماع والتدوين، فهم الذين سُمع منهم الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين، وهم الذين سَمع منهم النحاة واللُّغويون آلاف الآلاف من العبارات في مخاطباتهم العاديّة وغير العادية»[٣]، فلم يقتصر المجموع منهم على الشعر والنثر ولغة الأدب، بل تضمّن لغتهم الشفاهية المتمثّلة في أبسط سلوكياتهم اللغوية[٤] والتي «كانت تحاكي لغة شعرهم وخطابتهم ومقاماتهم الرفيعة...ولم تكن اللغة العفويّة العربيّة القديمة تكسر الفصاحة حتّى وإن اختلفت عن لغة الشعر، ولم تكن خصائصها التي نصّ عليها العلماء تعدّ خروجًا عن السّلامة اللّغوية»[٥].

معايير اختيار مصادر المشافهة:

اتبع مؤسّسو الدّرس اللغويّ منهجًا محدّدًا فيه نوع من الصّرامة في اختيار من يشافههم من الأعراب، وهو ذات المنهج الذي اتّبعوه في اختيار من يأخذون عنهم اللغة سماعًا ورواية، وتمثّل في تحديد مكان إقامتهم، وزمانهم، بغرض ضمان نقاء اللغة وجودة السليقة وقوّة القريحة اللغوية، أما التحديد المكاني فشمل عنصرين، هما: البيئة الجغرافية، وخصائص سكّانها، ويعتمد على حقيقة أنّ «لغة المشافهة عند جميع الأمم أسرع تحوّلًا وتطوّرًا عبر الزمان...فالتعبير الشفاهي معرّض للتحول السّريع، لا من حيث مدلولات الألفاظ فقط، بل من حيث البنية والنظام الصوتي والنّحوي والصّرفي أيضًا...ويشتدّ ذلك كلما نزح أصحاب هذه اللغة إلى أصقاع أخرى، أو نزح إليهم جمهور من الغرباء، ووقع الاختلاط مع غيرهم، فيكون التحوّل اللغوي

(١) عبد الرحمن الحاج صالح. *السماع اللغوي عند العرب*، ٦١

(٢) عبد الرحمن الحاج صالح، *اللغة العربية بين المشافهة والتحرير*. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع٦٦، ١٩٩٠م. ص ١١٩

(٣) عبد الرحمن الحاج صالح، "السماع اللغوي عند العرب"، ٢٥٥

(٤) فيما يخصّ الإجابة عن صحة وجود عربيتين مختلفتين زمن الفصاحة، وبحسب ما ظهر في منهج اعتماد علماء العربية على مشافهة الأعراب ومخاطبتهم في الاستدلال واستنباط الأحكام، أميل في هذا البحث إلى الرأي القائل: «إنّ علماء العرب القدامى الأوّلين لم يفرّقوا بين فصحى الأدب وفصحى التخاطب، وليس فيما وصلنا منهم شيء من ذلك، ...وإنّ المسألة إذا نُظر إليها من جانب ما يقتضيه البحث اللساني فإنّنا نجد أنفسنا نميل إلى ...أنّ فصاحة العرب واحدة سواء في الأدب أو في التخاطب، ولا يمكننا القول بأفضلية الأولى على الثانية دون دليل علمي، فأقصى ما يمكن إثباته علميًّا هو اختلاف في الأداء راجع إلى طبيعة المقام»، علي المنصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية*. ١٤٣-١٤٤

(٥) المنصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية*". ١٥١

الذي يحصل بحكم التأثّر بالبيئات اللّغوية الجديدة الطارئة عليهم»[١]، ونذكر هنا نصّ الفارابي المشهور[٢] في كتاب الحروف، الذي وضّح فيه المنطقة الجغرافية، والحدود التي مثّلت الميدان الذي عمل فيه علماء اللغة على جمعها، قال: «فتعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر، ثمّ من سكّان البراري مَن كان في أوسط بلادهم، ومن هم أشدّهم توحّشًا وجفاء وأبعدهم إذعانًا وانقيادًا، وهم قَيس وتَميم وأسَد وطَيّ ثمّ هُذَيل، فإنّ هؤلاء هم مُعظَم مَن نُقل عنه لسان العرب، وأمّا الباقون فلم يُؤخذ عنهم شيء لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقيادِ ألسنتهم لألفاظِ سائر الأُمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيّين وأهل الشّام وأهل مصر»[٣]، ونذكر أيضًا نصّ ابن جنّي الذي ركّز على خصائص سكّان تلك المناطق، وسبب أخذ علماء العربية اللغة عن أهل الوَبر، وهم سكان البراري والصحاري، المعتمدون على الرّعي وتتبع أماكن الماء والكلأ، وتركهم الأخذ عن أهل المدَر، أي سكّان الحواضر والقرى، والمشتغلون في الزراعة والتجارة، فقال: «علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للّغات الحاضرة وأهل المَدر من الاختلال والفساد والخطَل، ولو عُلِمَ أنّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يُؤخذ عن أهل الوَبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخَبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها»[٤]، ويوضّح هذان النصّان منهجيّة علماء العربية في المشافهة، والتي تتمثل في اختيارهم البيئة اللغوية في وسط الجزيرة؛ لتكون بيئة محصّنة معزولة في وسط بلادهم، لا في أطرافها، بعيدة عن التعرّض لعوامل التّغيير بفعل المجاورة، واختيار سكّان تلك المناطق لضمان عدم فساد

(١) عبد الرحمن الحاج صالح. *اللغة العربية بين المشافهة والتحرير*. ١١٤

(٢) تلقّى كثير من الباحثين نص الفارابي بالتسليم والقبول، وجعلوه منطلقًا للحكم على القبائل العربية، في حين تناوله آخرون بالنقد والمراجعة؛ لأنّه حصر القبائل التي أخذ عنها أئمة اللغة، والقبائل التي تركوا الأخذ عنها لفساد ألسنتها، وقد أثبتت كثير من الأبحاث- بالنّظر في كتب المتقدّمين- أنّ كثيرًا من الأحكام والقواعد كان قائمًا على شواهد ونصوص لأفراد كانوا ينتسبون إلى قبائل طُعن في لسانها، ووُصف بالضعف أو الفساد، منها: بكر وتغلب وثقيف وعبد قيس، إضافة إلى استشهادهم بكلام أهل الحواضر، كالحجاز واليمامة، ينظر على سبيل المثال بحث: عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي. *قبائل فصيحة وصفها الفارابي بفساد الألسنة، دراسة نقدية استقرائية*. مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود. ع٤٦. ١٤٣٩هـ:١٧٩- ٢٧٨، وفي هذا البحث أؤيّد ما توصّلت إليه تلك الدراسات، وأستشهد بذلك النصّ من باب التمثيل لمنهجية التحديد المكاني التي اعتمدها مؤسسو علوم العربيّة في زمن جمع اللغة.

(٣) محمد الفارابي. *كتاب الحروف*. ١٤٧؛ وينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ١: ١٦٧

(٤) عثمان ابن جني. *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النّجار. (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت) ٢: ٧

ألسنتهم بمخالطة العجم، ولينِ سلائقهم بترف الحضارة والتمدّن، مما يعني ضمان حماية اللغة المنطوقة من التعرّض لأحد أمرين: تطوّر الدلالة والاستعمال بالرّقي أو الانحطاط، ودخول اللحن والخطأ في الأصوات والألفاظ والأساليب، كما تضمن تلك البيئة المعزولة للمتكلم أن يستعمل لغته منذ طفولته بما فيها من ألفاظ وتراكيب بما اعتاد عليه من سليقة، ويقوّي ملكته بالممارسة المعتمدة على السّمع والتّكرار، والتي تحميه من مزالق الخطأ واللّحن، «فينشأ مَن نشأ فيهِم على اعتيادهم النّطق بحروفهم وألفاظِهم الكائِنة عنها، وأقاويلهم المؤلَّفة عن ألفاظهم من حيث لا يتعدّون اعتيادهم، ومن غير أن يُنطَق عن شيء إلاّ ممّا تعوّدوا استعماله، ويمكِّن ذلك اعتيادهم لها في أنفسهم وعلى ألسنتهم حتّى لا يعرفوا غيرها»[(١)]، وهو هنا يلمح إلى استقرار اللغة في طبائع مستعمليها نتيجة إلفهم لها، واعتيادهم على ألفاظها وتراكيبها، حتى يتحوّل الأمر إلى ملكة راسخة في نفوسهم، فيكون ما يصدر عنهم هو صورة حقيقيّة للغة بصفائها ونقائها وفطرتها، بعيدًا عن شوائب اللحن وعوارض العجمة والخطأ.

ويمتاز سكّان تلك المناطق أيضًا بأنّهم أكثر تمسّكًا بما توارثوه من فصاحة الألسنة، وأكثر أنفة من الوقوع في اللحن، وأكثر رفضًا للبعد عن السليقة التي اعتادوا عليها، يقول ابن جنّي: «وليس أحد من العرب الفصحاء إلّا يقول إنّه يحكي كلامَ أبيه وسلفه، ويتوارثونه آخرًا عن أول، وتابِع عن متَّبَع، وليس كذلك أهل الحضر؛ لأنّهم يتظاهرون بينهم بأنّهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللّغة العربيّة الفصيحة، غير أنّ كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلّا إنّهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح»[(٢)]، وبذلك يكون المتكلّم في تلك البيئة هو خير من يمثّل لغة مجتمعه، وخير من يُعتمد على كلامه في استنباط قوانين تلك اللغة ومظاهرها، وتعرّف ألفاظها وتراكيبها.

أمّا التّحديد الزّماني فيشمل المدّة التي عاش فيها من جُمِعت عنهم المادّة اللغوية التي أسّست عليها علوم العربية، ويشمل أيضًا المدّة التي استمرّت فيها عادة مشافهة الأعراب والاستئناس بكلامهم، وتمتدّ في عمومها من منتصف القرن الثّاني قبل الهجرة إلى أواخر القرن الرابع الهجري، ويرى مجمع اللغة العربية أنّ «أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويُستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثّاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى نهاية القرن الرابع»[(٣)]، باعتبار أن لغة العرب بقِيتْ نقيّة خالصة في الحواضر حتى نهاية

(١) الفارابي. *كتاب الحروف*. ١٤١-١٤٢

(٢) ابن جني. *الخصائص*. ٢: ٣١

(٣) أحمد الاسكندري. *الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها*. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي. ع١. ١٩٣٤م. ص ٢٠٢.

القرن الثاني الهجري، وفي البوادي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، قبل أن يعتريها الفساد ويتسرب إليها اللحن.

ولتحرّي الدّقة، نجد أنّ منهج النّحويين في المشافهة والتلقّي عن الأعراب اختلف بعض الشيء عن منهج اللّغويين، فكان النّحويون أشدّ صرامة في تحديد المدّة الزمنية لمن يحتجّ بكلامهم، وفي الاستشهاد بالشعر(١) الذي وصل إليهم ابتداءً من امرئ القيس، وانتهاءً بإبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ) (٢)، ثم توقّف الأخذ عن الرواة بنهاية القرن الثاني، أمّا اللغويون فنجد استمرار منهجية مشافهة الأعراب عندهم إلى نهاية القرن الرابع، ويمكن أن نرجع السبب في اختلاف التحديد الزماني بين النحويّين واللغويّين إلى اختلاف أغراضهم في المشافهة، فالنّحويون أرادوا وضع علم النحو بهدف حفظ اللسان العربيّ من الآفات الّتي أحاطت به وكادت أن تبعده عن السّليقة الأولى، وكان همّهم استنباط القاعدة وبناء الأحكام على ما يشيع على ألسنة من يحتجّ بكلامهم، ومن يمثّلون العربية في صورتها الخالصة، لتكون القواعد مبنية على اللغة الأكثر قربًا في خصائصها وتراكيبها من لغة القرآن الكريم، كما أنّ الدّرس النّحويّ كان قد اكتملت جُلّ أركانه بظهور كتاب سيبويه بعد وفاته في عام (١٨٠هـ)، أمّا اللّغويون فكانوا أكثر توسّعًا؛ لأنّهم هدفوا إلى المعرفة والإلمام بالظّواهر اللغوية المختلفة، وجمع وحفظ أكبر عدد ممكن من ألفاظ اللغة، ومحاولة الإحاطة بما فيها من فصيح وغريب وشاذّ ونادر، فاستمرّت جهودهم بالجمع والتصحيح والتهذيب وتعقيب اللاحق على السابق، وكانت المشافهة من الأدلة التي اعتمدوا عليها في كلّ ذلك، إلى أن توقّفت بنهاية القرن الرابع.

ويمكن أن نستدلّ على منهج اللغويين في المشافهة المباشرة بما ترويه كتب التّراجم والطبقات في الحكاية عن كثير من لغويّي ذلك العصر، ووصف لقائهم بالأعراب مباشرة في أماكن إقامتهم واجتماعهم، أو إقامتهم معهم في مواطنهم، وسؤالهم لهم واستكثارهم وتدوينهم عنهم، ومنهم على سبيل التّمثيل لا الحصر: علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) الّذي خرج إلى «قبائل العرب المتصلة بظاهر الكوفة، وسمع منهم

(١) ذكر البغدادي أن العلماء قسّموا الشعر الذي يستشهد به على أربع طبقات «الطّبقة الأولى الشُّعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى، والثّانية المخضرمون، وهم الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام كلبيد وحسان، والثّالثة المتقدّمون، ويقال لهم الإسلاميّون، وهم الّذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرّابعة المولدون، ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم...فالطّبقتان الأُوليَان يستشهد بشعرها إجماعًا، وأما الثّالثة فالصّحيح صحة الاستشهاد بكلامها...وأما الرّابعة فالصّحيح أنه لا يستشهد بكلامها مُطلقًا» عبد القادر بن عمر البغدادي. *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هرون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، ١: ٥-٦

(٢) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي. *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*. ١: ٨ و١: ٤٢٥

اللغاتِ والنوادر، وأقَام معهم وتزيّا بزيّهم»[١]، والنَّضر بن شُمَيل المازنيّ (٢٠٣هـ) الذي قيل عنه: «أقام بالبصرة دهرًا طويلًا، وكان يدخل المربد ويلقى الأعراب ويستفيد من لغاتهم»[٢]، وأبو محمَّد عبد الله بن سعيد (بعد: ٢٠٣هـ) الّذي «جَالس أعرابًا من بني الحارث بن كعب، وسألهم عن النَّوادر والغريب»[٣] وأبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ) الذي يقول: «قدم علينا رجالٌ من بادية بني جعفر بن كلاب فكنّا نأتيهم، فنكتب عنهم»[٤]، والأصمعي (٢١٦هـ) الذي قال له أحد الأعراب وقد رآه يكتب كلَّ ما يقولُ: ما تدعُ شيئًا إلّا نَمصتَه، وقال له آخر: ما أنتَ إلّا الحَفَظَة تكتبُ لفظَ اللَّفظة، وقال له آخر: أنت حتفُ الكلمةِ الشَّرود[٥]، وابن الأعرابي محمد بن زياد (٢٣١هـ) الذي «سمع من الأعراب الَّذين كانُوا ينزلون بظاهر الكُوفة من بني أسدٍ وبني عُقيل فاستكثر»[٦] ويعقوب ابن السكيت (٢٤٣هـ)، الّذي عُرف عنه أنّه «روى عن فصحاء الأعراب الَّذين لقيهم ببغداد»[٧]، والأزهري (٣٧٠هـ) صاحب تهذيب اللغة الذي اعتمد في جمع مواد معجمه على عدد من المصادر، منها المشافهة والتلقّي، خاصّة عن البدو الذين عاش بينهم في الأسر مدّة من الزمن، يقول في مقدمة كتابه: «وكنت امتُحِنت بالإسار سنةَ عارضتِ القرامطةُ الحاجَّ بالهبير، وكان القومُ الَّذين وقعتُ في سهمهم عربًا عامّتهم من هوازن، واختلطَ بهم أصرامٌ من تميم وأسد بالهبير، نشأوا في البادية يتتبّعون مساقط الغيث أيامَ النُّجع، ويرجعون إلى أَعداد المياه، ويرعون النَّعمَ ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم الَّتي اعتادوا عليها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش...واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضًا ألفاظًا جمّة ونوادر كثيرة، أوقعتُ أكثرها في مواقعها من الكتاب»[٨]، وإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) الذي سمّى كتابه: صحاح العربيّة، وذكر سبب التّسمية في مقدمة كتابه، قال: «قد أودَعتُ هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرَّف

(١) محمد بن أحمد الأزهري. *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٨م،١: ١٥
(٢) المرجع نفسه، ١: ١٦
(٣) المرجع نفسه، ١: ١٢
(٤) محمد بن أبي الخطّاب القرشي. *جمهرة أشعار العرب*. تحقيق: علي محمد البجادي، د.ط، نهضة مصر للطباعة والنشر، ص٦٥
(٥) الحسن بن عبد الله السّيرافي. *أخبار النحويين البصريّين*. تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، د.ط، القاهرة: مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ١٣٧٣هـ، ص ٥٣
(٦) الأزهري، *تهذيب اللغة*، ١: ١٩
(٧) المرجع السابق، ١: ٢٠
(٨) المرجع السابق، ١: ٨

الله منزلتها...بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دِراية، ومُشافهتي بها العربَ العاربة في ديارهم بالبادية»[١] ومعاصره ابن جني (٣٩٢هـ) الذي نجده في الخصائص وغيره يكثر النّقل عن الأعراب مشافهة، ومنهم أبو عبد الله الشجري[٢]، وغلام فصيح من آل المهيا[٣]، وأعرابيّ في الحرم[٤]، ونحو ذلك، وقد بيّن أنّ آخر العهد بمشافهة الأعراب كانت في زمانه، أي نهاية القرن الرابع؛ وذلك لأنّ الفساد قد بدأ يصيب ألسنتهم، قال: «وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه»[٥]، وكل ذلك يدلّ على أنّ العمل اللغوي الميدانيّ المتمثّل في مشافهة الأعراب كان قد توقّف في أواخر القرن الرابع[٦].

التوسّع في مفهوم المشافهة:

قصد علماء العربيّة فصحاء الأعراب أول الأمر في مواطنهم ومنازلهم التي كانوا ينزلون فيها في بواديهم؛ ليأخذوا عنهم اللغة مشافهة، ووسيلتهم إلى ذلك هي الرحلة إليهم، والإقامة بين أظهرهم، ثم قصدوهم في أماكنهم في حواضر العلم العربية، بعد أن رحلوا عن بواديهم وأقاموا فيها، وأهمّها البصرة والكوفة «فالأعراب بعد أن كانوا في أوّل أمرهم يُقصدون، قصدوا هم مجالس العلم وحلقات الدّرس، فقد توالت هجرتهم إلى المصرَين الكبيرين، فسمع منهم العلماء وتنافسوا في الأخذ عنهم في مربد البصرة، وكناسة الكوفة وغيرها...»[٧]، وقد عمل كثير من هؤلاء في تعليم الصبيان، أو التكسّب بالرواية، وكانوا مقصد علماء العربيّة، يسمعون منهم ويشافهون ويناقشون ويستزيدون ويدوّنون، «ثم يعودون إلى مواطن الدرس، في الحواضر لعرض المادة في المجالس والحلقات وإملائها على الطلاب وإشاعتها في الناس، وكانت البصرة ومن بعدِها الكوفة، المصرَين السابقين للرّواية في هذه المرحلة، وقد أفادت منهما بغداد عن طريق هجرة العلماء

(١) إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري. *تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ)، ١: ٣٣

(٢) ينظر: ابن جني. *الخصائص*، ١: ٧٩، و١: ٢٥١، و١: ٣٣٩ وغيرها

(٣) المرجع السابق، ١: ٧٩

(٤) المرجع السابق، ١: ٣٨٥

(٥) المرجع السابق، ٢: ٧

(٦) ينظر: سعيد حسن بحيري. *المدخل إلى مصادر اللغة العربية*. د.ط، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ١٣

(٧) محمد حسين آل ياسين. *الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث*. ط١، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص ٦٨-٦٩

إليها، ونزوح الأعراب الفصحاء للتفيؤ بظلّها»[١] وبلغ من أهميّة المشافهة في ذلك العصر أن أصبحت من أهمّ جوانب توثيق العلماء، وبيان ثبات أقدامهم وعلوّ مكانتهم في اللغة وعلومها، وذلك بأن يوصف أحدهم بأنّه رحل إلى البادية، وأقام فيها، وشافه أهلها، أو لقي الأعراب في الحواضر وأخذ عنهم، وفي تلك المدّة أيضًا اتّسع مفهوم المشافهة لتتمثّل «في الرّواية عمّن شافه العرب، أي أصبح الدّارس يروي عمّن روى عن الأعراب الفصحاء مباشرة، وهذا يصدق على أغلب تلاميذ أولئك الأوائل من الدّارسين الذين رحلوا إلى البوادي أو أخذوا عن أعراب المربد والكناسة في البصرة الكوفة، على أنّنا لا يمكن أن ننفي عن هؤلاء التلاميذ الذين أصبحوا أساتذة الدّرس اللغوي في بغداد فيما بعد كالمبرد وثعلب وأصحابهما أنهم شافهوا نفرًا من الأعراب ممن لم تفسد سلائقهم في حاضرة بغداد...»[٢].

ويرى بعض المحدَثين[٣] أنّ حركة العمل اللّغوي الميداني المتمثّل في المشافهة كانت قد توقفت توقّفًا تامًّا بنهاية القرن الثاني الهجري بعد ملاحظة تغيّر الاستخدام اللّغوي؛ وظلّ علماء العربية في القرون التالية يقصرون عملهم على المادة اللغوية التي اعترف علماء القرن الثاني بفصاحتها؛ وبذلك حَدّدت حركة جمع اللغة في القرن الثاني الهجري إطار النّظرية العامة للعمل اللغوي في القرون التالية، وأضعفت نتائجه، المتمثّلة في أهمّ جوانبها في نشأة النحو العربي، فجعلته نحوًا لا يمثل اللغة العربية بكاملها، وإنّما جانبًا منها[٤]، وذلك بسبب اقتصار العلماء على عربيّة زمن معيّن، أي المدة الزّمنية التي امتدت من سنة تسعين إلى سنة مئتين للهجرة[٥]، ومكان معيّن، هو بوادي جزيرة العرب، ممّا حرمها –حسب زعمهم– من توثيق التنوّع اللغوي، ورصد مراحل التطوّر التي مرّت بها عبر قرونها المختلفة، ومتابعتها[٦]، وذلك افتراض إن صدق ظاهريًّا على

(١) المرجع السابق، ص٦٦

(٢) المرجع السابق، ص ٧٠-٧١

(٣) ينظر: محمود فهمي حجازي. *علم اللغة العربية*. ٩٧-٩٨

(٤) عبده الراجحي. *النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج*. د.ط، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩م، ص٥١

(٥) أبو نصر محمد الفارابي. *كتاب الحروف*. ص١٤٨

(٦) من ذلك مثلًا دعوى من يرى أن قاموس لسان العرب مثلا على ضخامته لم ينقل إلينا أسماء الأشياء الطبيعية ولا الصناعية ولا المفاهيم النظرية وأنواع المصطلحات التي عرفها عصره، بسبب أنّ مواده لا تخرج عن حياة الأعرابيّ الذي كان بطل عصر التدوين، وهي حياة الخشونة والبداوة، وأنّ القاموس العربيّ يأبى إلا أن يجعل اللغة العربية الفصحى هي اللغة التي جمعت وصُنعت من طرف الخليل وأصحابه! وأما ما حدث من تطوّر لغوي بعد ذلك فهو دخيل على لغة العرب الأقحاح، ولا شكّ أنّ تلك وجهة نظر، طرحها بشكل فيه كثير من التعميم والحسم، وتبقى مجرد افتراض لم يثبت بالدليل العلمي، بل ثبت ما ينفيه ويخالفه، ينظر: عابد الجابري. *تكوين العقل العربي*. ط٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة المربية، ٢٠٠٢م، ص ٧٩.

الدرس النحويّ فهو غير مسلّم به في الدرس اللغوي الذي وضّحنا استمرار علمائه على عادة مشافهة الأعراب واعتمادهم عليها بعد ذلك الزمان، وفيما يخصّ الدرس النحويّ، أرى أنّ حقيقة ذلك الادّعاء نابعة من اختلاف الغرض والمنهج وطبيعة التفكير اللغويّ بين هؤلاء وبين مؤسّسي علم النّحو، فالمؤسّسون أرادوا أن يقعّدوا للعربيّة الّتي تصلح لفهم النصّ القرآني وحمايته من اللّحن، وأرادوا كذلك التقاط صورة اللّغة العربية الفصيحة النقيّة من شوائب العجمة واختلاف اللهجات(١)، ورصد ألفاظها من أفواه الفصحاء ومن مواطن استعمالها، وذلك من أجل تثبيت أصل أو تقرير قاعدة، ومن أجل «أن ينحوَ المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب»(٢) وذلك « ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها، رُدّ به إليها»(٣)، وحتّى مع تلك الحدود الّتي وضعوها فقد كان عملهم في جمع اللغة معتمدًا على منهجيّة مستفادة من طبيعة الحياة الثقافية العربيّة، والمناخ العلمي الذي اعتمد في تأسيسه على النّقل والرّواية(٤)، وتلك هي غاية ما بذلوه من جهد في جمع اللغة، وقد أحسنوا في تحقيق أغراضهم وأجادوا، أما المحدثون فأرادوا منهم دراسة اللغة لذاتها، وتتبع نواحي تطوّرها، ودراسة تفرعاتها ولهجاتها، ومن غير المنطقيّ أن ننقد عمل القدماء بمعايير المحدثين التي لم يكن لها من الأصل مكان من أهدافهم، ولا وجود في تفكيرهم اللغويّ.

المبحث الثالث:

مكان المشافهة من نشأة علوم العربية والتأليف فيها:

يطرأ على الذهن سؤال مفاده: هل كانت المشافهة ضرورة فرضتها طبيعة الحياة العلميّة والمناخ الثقافي السائد في ذلك الزمن على مؤسسي الدرس اللغوي؟ أم وسيلة وممارسة اعتمدوها لتكون داعمة لعملهم، ومكمّلة له؟ وأراني أميل إلى أنّها كانت تمثّل جانبًا من كلّ ذلك، ويظهر ذلك عند الوقوف على مكانها من تأسيس النحو العربي، الذي يتميّز بمكانة مهمّة في التّراث العربي، ويعدّ في ميدان الثّقافة العربيّة نشاطًا عقليًّا له منهجه الخاص في استقراء النّصوص واستنباط قواعد الفكر اللّغوي، ورصد طرائق استخدام اللّغة وتركيبها

(١) ينظر: عبده الراجحي. *النحو العربي والدرس الحديث*. ٥١

(٢) محمد بن السري ابن السراج. *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت، ١: ٣٥

(٣) ابن جني. *الخصائص*. ١: ٣٥

(٤) ينظر: عبده الراجحي. *النحو العربي والدرس الحديث*. ٥٥

كما جرت على ألسنة أصحابها، وله مفهوم مزدوج، فهو في مخرجاتِه يعني جملة القوانين الخفيّة المحرّكة للظّاهرة اللّغوية، وفي معطياتِه يعني عمليّة استنباط وتفسير للنظام الدّاخليّ في اللّغة، وقد تمثّلت تلك المعطيات بطبيعة الحال في الكلام، ومن المعروف أنّ نشأة النحو أساسًا كانت مدفوعة بالوازع الدّيني، والخوف من تسلّل اللحن إلى القرآن الكريم، فوضعت قواعده لغرض أن «ينحوَ المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»[١] وهذا الاستقراء تضمّن الحاجة إلى جمع مدوّنة لغويّة من مصادرها الأصيلة، وكانت مشافهة الأعراب والرّحلة إلى البادية هي المَعين الذي يستقي منه النّحاة معارفهم عن العربية بصورتها النقيّة الفصيحة، وقد مثّلت ممارسة مستمرة رافقت زمن تأسيس النحو العربي، وزمن اكتماله، وزمن تطوّره أيضًا، ويمكن أن نرجع غَلَبتها تلك إلى طبيعة الحياة العربيّة والحركة العلميّة التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية[٢]، ويظهر أثرها جليًّا في أوّل كتاب نحويّ، وهو كتاب سيبويه، الذي أودعه جميع قواعده وقوانينه، ومن أهمّ الأصول التي اعتمد عليها كان النّقل والسماع عن العرب.

وإذا تقرّر ذلك، فإنّنا سنجد فيه ردًّا على كثير من النّقائص التي اتّهم بها النّحو العربيّ، ولعلّ أكثرها إجحافًا هو الاتهام له بأنّه «لم يقعّد للعربيّة كما يتحدّثها أصحابها، وإنّما يقعّد لعربيّة مخصوصة تتمثّل في مستوًى معيّن من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نصّ قرآني، أي أنّه لم يوسّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها النّاس في شؤون الحياة»[٣]، ويحمل هذا الاتّهام جوانب مشكلة، منها أنّ النّحويين اعتمدوا على الرّواية النصيّة فقط، أو ربّما على نصوص وصلت إليهم مدوّنة أو مكتوبة، دون الاعتماد على المصدر الحيّ الذي كان بين أيديهم، وهم مستعملو اللّغة، والحقيقة أنّ نحاة العرب درسوا اللغة باعتبارها لغة منطوقة وليس باعتبارها لغة مكتوبة[٤]، وذلك ثابت باتّصالهم بمصدر اللغة من الأعراب عن طريق الرحلات إليهم والإقامة بين أظهرهم، وعن طريق الاتصال المباشر بهم في الحواضر على ما وضّحناه في المبحث السابق، نضيف إلى ذلك دلائل أخرى نستنبطها من كتب المتقدّمين، وعلى رأسهم سيبويه في كتابه الذي أخرجه

(١) محمد بن السري ابن السراج. *الأصول في النحو*. ١: ٣٥

(٢) يسري صبحي الصاوي. *لسانيات المنطوق في الدرس النحوي عند سيبويه*. مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب. ع٧٦، ٢٠١٦م، ص ٣٢٦

(٣) عبده الراجحي. *النحو العربي والدرس الحديث*، ص ٤٨-٤٩

(٤) عبده الراجحي. *النحو العربي والدرس الحديث*. ص ٥٥

«في السبعينيات من القرن الثاني الهجري، وقد مضى على بداية التّحريات الميدانية اللغوية في ذلك الزّمان أكثر من ثمانين سنة، ومع ذلك فقد بلغ النحو في هذا الكتاب مستوى عاليًا جدًا، ومع ذلك أيضًا لم يأتِ في هذا الكتاب ولا مرة واحدة كلمة: قرأت في، أو أخبرني فلان في كتابه، وغير ذلك، بل يلجأ سيبويه من أوّل كتابه إلى آخر سطوره إلى عبارة: سمعتُ ، وحدّثني، ممّا يدلّ على أنّ مصادره هي كلها شفاهية»(١) فمن يتتبّع كتابه لا يعدم إشارات كثيرة تدلّ على مشافهة العرب، وسؤالهم وتحرّي صحة المسألة أو الضبط، وإجراء الأحكام على ما تكلّمت به العرب، وفيه عبارات من نحو: «أنشدَنَاه هكذا أعرابيٌّ من أفصح الناس، وزعم أنّه شعر أبيه»(٢)و«أنشدناه من نثق بعربيَّته»(٣) و «أنشدَنا لبعض العَرب الموثوق بهم»(٤)، «وأنشدني أعرابي من بني كليب»(٥)...ونحو ذلك، والإنشاد يقتضي المشافهة التي تصوّر الأداء والضّبط تصويرًا صوتيًا منطوقًا، كما نجد فيه عبارات مثل: «وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه»(٦)، و«سألنا العلويين والتّميميّين فرأيناهم يقولون: من قُدَيديمةٍ ومن وريّةٍ»(٧) وغيرها ممّا يدلّ على مساءلة العرب الفصحاء والرجوع إليهم عند الخلاف والاطمئنان إلى رأيهم وما يحكمون به، ولا شكّ أن السؤال يقتضي المشافهة أيضًا، كما أنّه كان يتلقّى عن شيوخه مشافهة، ولم يأخذ عنهم من كتاب أو صحيفة مدوّنة، قال: «وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك...»(٨) وقال: «وسمعنا بعضَ العرب يقول: الحمد لله ربَّ العالمين، فسألتُ عنها يونس، فزعم أنّها عربيّة»(٩) وقال: «وحدّثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيّته من العرب ينشد هذا البيت...»(١٠) وهذه النّماذج تكشف أنّ طبيعة الدرس النحوي منذ بداياته كانت تقوم –فيما تقوم عليه– على التلقي المباشر والمشافهة بين العالم ومستعملي اللغة، وبين الشيخ الذي أخذ عنهم وتلاميذه.

---

(١) عبد الرحمن الحاج صالح. *السماع اللغوي عند العرب*. ص ٢٥٤
(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٣٠٠
(٣) المرجع السابق، ٣: ٣١٥
(٤) المرجع السابق، ٢: ٩
(٥) المرجع السابق، ٣: ٣١٤
(٦) المرجع السابق، ٣: ٢٩٠
(٧) المرجع السابق، ٣: ٢٩١
(٨) المرجع السابق، ٣: ١١٦
(٩) المرجع السابق، ٢: ٦٣
(١٠) المرجع السابق، ٢: ١١١

أمّا ما يتعلّق بالدّرس المعجميّ، فقد مثّل مع النّحو ركنا الدرس اللغوي العربيّ؛ فبهما تحقّق غرضه الذي قام لأجله، وهو حفظ اللّغة العربية فصيحة نقيّة من شوائب الخطأ واللّحن والعجمة، وكانت نشأته كذلك مرتبطة بالقرآن الكريم والحديث الشريف وتوضيح معانيهما وما فيهما من غريب، وهو درس «لا يخرج عن جهود العلماء العرب في الحفاظ على الفصاحة ورصيد اللغة من الألفاظ والغريب الّذي جاء على لسان العرب»[١]، وكانت المشافهة أيضًا واحدة من الطرائق[٢] التي اعتمد عليها اللغويون في جمع المادة اللغويّة، فكانت «نشأة المعجم العربي إبّان تدوين ألفاظ العربية؛ في النصف الثّاني من القرن الأول الهجري ثم مرَّ المعجم بمراحل متدرجة؛ حتى نضج واكتمل...منها المرحلة التي تؤرّخ بأواخر القرن الأول وأوائل القرن الثّاني الهجريين، وفيها ظهر الاعتماد على الكتابة، إلى جانب المشافهة القائمة على الحفظ، وعُرِفَتْ –في هذه المرحلة– رواية اللغة...وكان الرّاوية يشافه الأعرابَ في البادية؛ فيدوّن ما سمع من لغةٍ عامةٍ؛ لا ينتظمها ترتيبٌ سوى ترتيب السماع»[٣] أي إنّ البحث اللّغوي عند العرب بدأ بجمع اللغة عن طريق المشافهة والحفظ، وكان ذلك الجمع بغرض «معرفة فصيح ما نطقت به العرب، وضمّنته أشعارها وكلامها وخطبها وأمثالها، وما حواه القرآن الكريم من الغريب، ومن الأساليب التي لا يفقهها إلّا العرب الفصحاء، الّذين نزل بلغتهم وخاطبهم بها»[٤] وتميز ذلك الجمع في بدايته بأنّه كان جمعًا غير منضبط بمنهجيّة معيّنة أكثر من منهجية تحرّي الثّقة والفصاحة فيمن يشافهون ويأخذون عنه اللغة، ومع تطوّر العلوم العربية في أواخر القرن الأول، بدأ العلماء يتّجهون إلى تدوين معارفهم في أوراق لحفظها، ولم يلبث ذلك أن تحوّل إلى نوع من التأليف عند بعض العلماء الذين أدركوا أنّ المنطوق محدود بزمانه، ينتهي بنهايته، وإن حفظته الصدور، فهذا الحفظ لابد متأثّر بمرور الزّمن عليه بما فيه من عوادٍ، كالنسيان، والتفلّت، كما أنّ المحفوظ مرتهن بحياة صاحبه ووجوده، ومنتهٍ بنهايته، أمّا الكتابة فقيد باقٍ، غير متأثّر بمرور الزّمان ما دام المكتوب محفوظًا، وبذلك كان من نتائج مشافهة الأعراب أن ظهرت كتب لغويّة متنوّعة اتّخذت شكل رسائل موضوعية

(١) علي منصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية*. ص١١٢

(٢) وهي ثلاث: الأولى طريقة الإحصاء العقلي التي اتبعها الخليل بن أحمد في معجمه، وطريقة المشافهة التي اتبعها الأزهري في معجمه، وطريقة جمع مادة المعجم من معاجم السابقين، وهي الطريقة التي ظلت سائدة حتى العصر الحديث، ينظر: أحمد مختار عمر. *صناعة المعجم الحديث*. ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٩م، ص٧٥-٧٦

(٣) د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي. *تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم*. ط١، المدينة: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ١: ٥٤

(٤) علي منصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية*. ص١١٢

قصيرة، وكتبًا في النوادر وغريب اللّغة، ومعاجم لغويّة شاملة، ومن أمثلة من كانت لهم مؤلّفات مقيّدة لما سمعوه عن العرب، أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) الذي كان: «أعلم النّاس بالعرب والعربيّة وبالقرآن والشّعر...وكانت كتبه الّتي كتب عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتًا له إلى قريب من السّقف»[١] والخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، الذي كانت غايته من تأليف كتاب العين أن يجعله: مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء[٢]؛ فاعتمد –فيما اعتمد[٣]– على المقُول المستعمل، وأهمّ ما مثّله في عصره هو المرويّ عن الأعراب الذين شدّ إليهم الرحلة في بوادي الحجاز ونجد وتهامة[٤]، وأخذ عنهم فصيح اللغة، وأبو عمرو إسحاق الشيباني (٢٠٦هـ) صاحب الجيم، وقد روى عنه ثعلب أنّه دخل البادية، ومعه دِستِيجَان حبرًا، فما خرج حتى أفناهما بكتابة سماعه عن العرب[٥] الذي تضمّن «جمع أشعار القبائل بما فيها من غريب اللغة، وغريب الحديث، وذكر أصحاب الغريب من القبائل، وهو لون يختلف عمّا فعله غيره من المعجميّين، فهو من أنواع كُتب النّوادر، وغرائب اللغة»[٦].

ومّما أنتجته المشافهة أيضًا كتب الأمالي والمجالس، ويدور مفهومها حول إملاء العالِم الذي يجلس محدّثًا بما عنده من العلم الّذي قد أعدّ موضوعه سابقًا، أو يلقي ما يشاء من تلقاء نفسه، وتتضمّن الدروس غالبًا نصوصًا نثريّة أو شعريّة كاملة أو مختصرة، يتناولها بشرح غريب الألفاظ، وسرد ما حول النّص من أخبار، مع التّطرق إلى مسائل النحو والصرف والبلاغة الواردة فيها، والتّعليق عليها من جوانبها اللّغوية والدّلالية والنحّوية والصّرفية، وحوله تلامذته بالمحابر، والقراطيس، يكتبون عنه، ولا يعدم المجلس أن يكون فيه استفسار ونقاش وحوار بين العالم وتلامذته، ثم يُجمع ما يدوّنون، ويصير كتابًا يسمونه: الإملاء، والأمالي[٧]، ويقال إنّ أبا زكريا الفراء (٢٠٧هـ) كان أوّل من سنّ طريقة الإملاء في نقل العلم، وذلك

(١) جمال الدين علي بن يوسف القفطي. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م، ٤: ١٣٣

(٢) الخليل بن أحمد البصري، "كتاب العين". تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال، د.ت،١: ٤٧

(٣) ينظر: إبراهيم بن مراد. *قضية المصادر في جمع مادة المعجم*. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. ع ٧٨. ٢٠٠٣م. ص ٧٨٩-٧٩٠

(٤) ينظر: القفطي. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. ٢: ٦٢٥٨

(٥) المرجع السابق، ٢١: ٢٥٩

(٦) عبد الغفار حامد هلال. *مناهج البحث في اللغة والمعاجم*. ط١، دون ناشر، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، ٢٨٦.

(٧) ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب. *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السلام هرون، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٤٨م، ١: ٢٣؛ وحاجي خليفة. *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. تحقيق: إكمال الدين إحسان أوغلي، محمود بشار العبيدي، ط١، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، ١٤٤٣هـ، ١: ٦٠٨

عندما جعل لأصحابه يومًا يجتمعون فيه إليه في المسجد، وأملى عليهم (معاني القرآن) مبتدئًا بالفاتحة، حتّى أوفى الكتابَ كلّه[١]، وقد عُرف ذلك عن غيره من معاصريه، أمثال أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) وتلاميذه، والمفضل الضّبي (١٧١هـ)، وأبي عبيدة (٢٠٩هـ)، وأبي زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، والأصمعي (٢١٦هـ)، وابن السكيت (٢٤٤هـ) وغيرهم[٢]، وبذلك يمكننا أن نعدّ كتب الأمالي امتدادًا للمشافهة، لأنّها تسجيل وتقييد لها بالكتابة.

المبحث الرابع:

حجيّة المشافهة في الدرس اللغوي:

حجيّة المشافهة في تحليل الظواهر اللغوية:

كان للمشافهة مكان مهمّ في الدرس اللغوي بمستوياته المختلفة، ليس بعدّها ممارسة منهجية اعتمدها علماء اللغة في جمع موادها واستنباط قواعدها، ونقل علومها فحسب، بل بعدّها آلة من آلات الدرس اللغويّ، وعنصرًا مهمًا من عناصر المنهج العلميّ القائم على التّجريب، والّذي اعتمد عليه علماء العربيّة في تحليل الظّواهر اللغوية، المنطوقة منها تحديدًا، وضبطها وإدراك كنهها، والوقوف على حقيقتها عن طريق المشافهة والتلقي المباشر عن العرب الفصحاء، فمن ذلك مثلًا:

– في دراسة أصوات اللغة، أدرك العلماء أنّ من مظاهر فصاحة اللسان مراعاة النّطق الصحيح للحروف، والحرص على صحّة مخارجها وصفاتها، وقد «أقرّ كثير من الدّارسين بالعمليّة الوصفيّة التي قام بها العرب القدامى لأصوات العربية، وقد كان أسمى أهدافهم في ذلك نقل الصورة المثلى للأداء اللغوي، ومن ثمّ تحقيق الصّحة في نطقها على سنن العرب، وصحة النّطق بآي القرآن كذلك»[٣]، ولا شكّ أن معتمدهم في دراستها، واستنباط مخارجها وصفاتها وطرائق أدائها، وما يستحسن فيها وما يقبح، كان المشافهة والسماع، ومن ذلك ضبط ما سمّاه سيبويه بالحروف المستحسنة والحروف غير المستحسنة[٤]، وهي في

(١) ينظر: أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن النّديم. *الفهرست*. تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ص٩١

(٢) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح. *السماع اللغوي عند العرب*. ص٢٦٤

(٣) علي منصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية*. ١٠٢

(٤) ينظر: سيبويه. الكتاب. ٤: ٤٣٢

جملتها أصوات تنشأ من اختلاف صفات الحروف الأصلية، وتخضع لبعض العادات النّطقية عند القبائل العربيّة، وليس لها رموز صوتية تدلّ عليها، وجاء ضَبطُ سيبويه لهذه الأصوات باعتبارها ظاهرة تجري على لسان العرب باختلاف لهجاتهم، هو ضبط اعتمد فيه على المشافهة المباشرة والسماع من الفصحاء وغيرهم، وقد صرّح بذلك في قوله: «لا تتبيّن إلا بالمشافهة»(١)، وأكّد ابن جنّي كذلك على أنّ أمر هذه الحروف لا يصحّ إلا بالسّمع والمشافهة(٢).

– ومن الظواهر اللغوية: الرَّوم والتّضعيف، وهي ظواهر تتصّل بالوقف على الكلمات(٣)، ويرتبط ضبطها وطريقة أدائها بالمشافهة، فالرَّوم هو الوقف على الحرف بحركة ضعيفة يكاد يكون بها متحرّكًا، ويسمّيه علماء العربية أيضًا بالاختلاس؛ لأنّك تسرع بالحركة وتختطفها اختطافًا(٤)، وهناك من يرى أنّ الاختلاس لا يختصّ بالوقف(٥)، فهو يوافق الرّوم في كيفيّة الأداء، ويختلف عنه في محلّه من الكلام، أمّا التّضعيف «فهو أن تُضاعف الحرفَ الموقوفَ عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثلَه»(٦)، وقد وضّح علماء العربية مذاهب العرب في تلك الظواهر المختصّة بالوقف، وأنّ من أغراضهم فيها المحافظة على الحركة ودورها في الدّلالة على المعنى، كالتّفريق بين الضميرين: أنتَ، وأنتِ(٧)، وأكّدوا على أنّها ظواهر تحكمها المشافهة(٨)، فهي مقياس صحّة أدائها، والحكم عليها، مما يدلّنا على منهجهم الدّقيق في التّلقي الشفهي وأهميّته في بناء الأحكام.

–ومن الظواهر اللّغوية النّطقية ظاهرة الإمالة: وهي من أبرز مظاهر الأداء الصّوتي الذي لا يمكن تحقّقه وضبطه إلا عن طريق المشافهة والسّماع، وأحكامه التي تمّ استنباطها وضبطها مبنيّة على تتبع الظّاهرة في

(١) المرجع السابق، ٤: ٤٣٢

(٢) عثمان بن جني الموصلي. *سر صناعة الإعراب*. ط١، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١: ٥٩

(٣) من الظواهر المتصلة بالوقف أيضًا ظاهرة الإشمام؛ ولم أذكرها هنا لأنّها عند القدماء عبارة عن ضمّ الشّفتين عند الوقف، وهي ظاهرة تدرك بالرؤية، وليست بصوت تدركه الأذن، ينظر سيبويه. *الكتاب*. ٤: ١٦٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤: ١٦٨

(٥) عبد الرزاق بن حمودة القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، تاج العروس نموذجًا. جامعة حلوان. كلية الآداب. رسالة دكتوراه. ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ص ٧٧

(٦) موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش. *شرح المفصّل*. تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ٥: ٢٠٩

(٧) ينظر: ابن جني. *الخصائص*. ٢: ٣٢٨

(٨) ينظر: سيبويه. *الكتاب*. ٤: ١٦٨

كلام العرب، ومشافهتهم، وسماعهم وقد فصّل سيبويه ذلك في عدّة أبواب، منها (باب ما تمال فيه الألفات)[١] و(باب من إمالة الألف)[٢] و(باب ما أميل على غير القياس)[٣] وغيرها، وذكر فيها صورها ومواضعها من الكلام، وكيفيّة أدائها، ومواضعها القياسية، وبيّن ما يميله أكثر العرب، وما هو لغة لبعضهم، وذكر المواضع التي يميلها من لا يؤخذ بلغته، وما هو شاذّ خارج عن القياس، وهذه الدقّة في تتبّع الظاهرة في كلام العرب، وبيان أحكامها، ونسبتها إلى القبائل التي تكون في كلامها دليل على أنّ ذلك التّحليل كان ينطلق من المشافهة والسّماع وتتبّع الأداء المنطوق، وهو ما أكّده سيبويه بقوله في ختام ما ذكره من أحكامها: «سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنّصب في هذه الأبوابِ من العَرب»[٤].

– وكانت المشافهة أيضًا من أهمّ وسائل اللغويّين إلى التحقّق من صحّة ضبط الألفاظ والأبنية المختلفة، وقد أدركوا مبكّرًا أن «رواية اللّغة بلفظها المسموع أوجب فيها وأولى من غيرها؛ لأنّها إذا لم تروَ على هذا النّحو ذهبت الفائدة العلميّة من نقلها، وصار جمعها جهدًا من غير طائل، وقد شدّدوا في هذا الأمر كونَ اللّغة قائمة على دقائق في الأداء وتفاصيل صغيرة في النّطق بالألفاظِ والحركات»[٥]، فصحة النطق لمباني الأسماء والأفعال تقتضي أن تكون موافقة لما نطقت به العرب دون حياد عنه، وكان للمشافهة دور في إثبات صحّتها، وإثبات المستعمل والمهمل الذي لم تنطق العرب بألفاظ على هيئته وبنائه، وقد جاءت عبارات كثيرة في الكتاب تدلّ على ذلك، منها على سبيل المثال: «وسمعنا مَن يقول ممّن يوثق به من العرب: خُوَيتِيمٌ، فإذا جمع قال: خَوَاتِيم... ومن العرب من يقول: صُغَيِّيرٌ ودُرَيهِيمٌ، فلا يجيء بالتّصغير على صَغِيرٍ ودِرهَمٍ، كما لم يجيء دَوَانِيق عَلى دَانِقٍ، فكَأنَّهم حقّروا دِرهَامًا وصِغْيَارًا، وليس يكون ذَا في كلِّ شيء إلاَّ أن تسمع منه شيئًا»[٦]ويروي لنا ابن جني حادثة بينه وبين عبد الله بن الشجري، جاء فيها سؤاله له: «كيف تجمع دُكّانًا؟ فقال: دكاكين، قلت: فسِرحَانًا؟ قال: سَراحِين قلت: فقُرطَانًا؟ قال: قَرَاطِين، قلت: فعُثمان؟ قال: عُثْمَانُون، فقلت له: هلّا قلتَ أيضًا عَثَامِين؟ قال: أيش عثامين؟! أرأيت إنسانًا

(١) المرجع السابق، ٤: ١١٧
(٢) المرجع السابق، ٤: ١٢٣
(٣) المرجع السابق، ٤: ١٢٧
(٤) المرجع السابق، ٤: ١٤٣
(٥) علي منصوري. *اللغة العربية في المشافهة اليومية*. ٨٦
(٦) سيبويه. *الكتاب*. ٣: ٤٢٥

يتكلّم بما ليس من لُغَتِه؟ والله لا أقولها أبدًا»[١]، ونجد كذلك في كتب اللغة والنوادر والمعاجم أمثلة كثيرة لذلك النقل الحرفيّ عن العرب، ومنه على سبيل المثال، ما جاء في تهذيب اللغة: روى «أبو عُبيد عن الأصمعي: من أمثالهم: إنّ البِغَاث بِأرضِنَا يَستَنسِر، قلنا: هكَذا سمعناه من أبي الفضل: البِغَاث بكسر الباء، قال: ويقال: بَغاث بفتح الباء»[٢] ونحو ما جاء «في حديث ثَوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحوض: (يَغُتُّ فِيه مِيزَابَان مِدَادُهما مِنَ الجنّةِ) قلت: هكذا سمعتُه من محمد بن إسحاق: يَغُتُّ، بضمّ الغَين، قال: ومعنى: يَغُت: يجري جريًا»[٣] وجاء أيضًا عن «أبي عبيد: من أسماء الأسد: الرِّيبَال، قُلتُ: هَكذا سمعتُه بغيرِ همز، ومن العرب من يهمز ويجمعه: رَآبِلَة»[٤] والأمثلة أكثر من أن تحصى، وهي تؤكّد على أنّ المشافهة بما فيها من سماعٍ وتلقٍّ مباشر كانت من أهمّ ما اعتمد عليه اللغويين في ضبط الأبنية والألفاظ، ممّا يعكس حرصهم على أدقّ تفاصيل اللغة، وعلى استثمار ما جمعوه سماعًا ومشافهة من ألسنة الفصحاء في ضبط الصورة النّطقية السليمة لها.

حجيّة المشافهة في الوقوف على الحكم:

للمشافهة مكانتها في الدرس اللغوي بوصفها دليلًا يؤكّد الحكم، ويؤازر القاعدة، ويوثّق صحّة المعنى والاستعمال، وتكتسب مكانتها من كونها مبنيّة على القوالب اللغوية الحقيقية المنطوقة والمستعملة، وتمثّل النّمط الأصدق والأقرب إلى اللغة من غيره، ومن أمثلة الاستدلال بها على المسائل والأحكام اللغوية والنحوية، ما يلي:

– الحكم على اللفظ، أو التركيب بالفصاحة، أو غير ذلك، وهو حكم يكون نتيجة للمشافهة والسماع، فالألفاظ الفصيحة هي ما كانت «في اللغة أثْبَتُ، وفي استعمال الفصحاء أكثر، أو أنّها أَجرى على مقاييس اللغةِ والقوانينِ التي وَضعوها»[٥] والفصاحة هنا حكم على المنطوق، ومن ناحية أخرى نجدها كذلك حكمًا يرتبط بالنّاطق، ويرجع أمر الحكم عليه إلى ما ذكرناه سابقًا من شروط تتعلّق بكونه معروفًا بالأمانة والصدق وموثوقًا، وإلى كونه من أهل الزمان والمكان اللذين ارتضاهما النّحويّون واللّغويون، وهذا

(١) ابن جني. *الخصائص*. ١: ٢٤٣
(٢) الأزهري. *تهذيب اللغة*. (ب غ ث): ٨: ١٠٥
(٣) المرجع السابق، (غ ت): ٨: ١٢
(٤) المرجع السابق، (ر ب ل): ١٥: ١٤٧
(٥) عبد القاهر الجرجاني. *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تحقيق: د. محمد التنجي، ط٣، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ص ٤٥٨- ٤٥٩

الفصيح بحدّ ذاته حجّة فيما يثبت أنّه نَطَقَ به؛ «فسيبويه والنّحاة الّذين كانوا قبله عاشوا كلّهم في زمن الفصاحة السّليقيّة، وعلى هذا فالسّماع من فصحاء العرب وحدهم -إذا تحقق العلماء من فصاحتهم- كان كافيًا كحجّة، أي كمرجع علميّ، ويكفي أن ينسب العلماء -وهم معروفون- ما سمعوه إلى هؤلاء لتثبيت الرّواية، ويكون الثبوت مطلقًا إذا أجمع العلماء على ذلك، وأصل الأصول هنا هو ثبوت فصاحة المنقول بثبوت فصاحة القائل المنقول منه، أو الناقل من العرب الفصحاء»(١).

- وفي مجال الاستشهاد، نجدُ أنّ النّصوص المأخوذة عن العرب مشافهة أو سماعًا أقوى في الاحتجاج وأثبت لحجّة المحتجّ من تلك المأخوذة عن الصّحف، أو مصدر مكتوب، أو عن ظنين غير مؤتمن، يقول ابن السيرافي معلّقًا على نصّ يشرحه: «فهذا الذي رأيتُه في ديوانه، وليس هذا بمفسد لحجّة سيبويه، لأنّه لم ينقل هذه الشّواهد من الدّواوين، إنّما سمعها، والعرب بعضهم ينشد شعرَ بعض، فإذا غيّر هذا عربيّ يحتجّ بقوله؛ صار كأنّه هو القائل، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم؛ لأنّ سيبويه قد لقي من قوله حجّة، ولم يأخذ من الصحف، فإذا سمع من يجوز أن يكون عنده حجّة في كلامِه نقل عنه، وإن لم يَرَه أهلا لذلك تركه»(٢)، فقد يدخل على الدليل احتمال ضعف لتعدّد الرّوايات فيه، عندها يُنظر إلى حال من أُخذت عنهم الروايات، فاختلاف رواية البيت وحده لا يضعف الاحتجاج به، ولا يقدح في مذهب المحتجّ به، طالما أنّ تلك الروايات أُخذت مشافهة من أفواه رواتِها، وهم عرب فصحاء يحتجّ بقولهم، قال ابن السيرافي: «واعلمْ أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع، لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنّما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه يُنشَد على بعض الرّوايات الّتي له فيها حجة، فينشده على ما سمعه، ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجّة فيه، والرّواة المختلفون إنّما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار؛ لأنّ العربيّ الّذي غيّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه قولُه حجّة، ولو كان الشّعر له لكان يحتَجّ به»(٣).

- وفي الوقوف على دلالة الألفاظ وتوثيق استعمالها، كانت مشافهة الفصحاء وسؤالهم مرجِعًا معتمدًا عليه في ذلك، فطالما استشهد اللغويون بكلامهم في بيان معنى لفظ، أو في استعمال تركيب معيّن، من

(١) عبد الرحمن الحاج صالح، *السماع اللغوي عند العرب*. ص ٢٥٧-٢٥٨

(٢) يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٨هـ، ١: ٤٥٨

(٣) المرجع السابق، ٢: ٩٦

ذلك أمثلة أذكرها من تهذيب اللغة، يقول: «وخطّأ بعضُ النّاس قَول القائِل: فلانٌ يَستَأهِلُ أن يُكرَم، بمعنى: يستحقّ الكرامة، وقال: لا يكون الاستِئهَالُ إلّا مِن الإهَالة، وَأَجاز ذلك كثير من أهل الأدب، وأمّا أنا فَلا أُنكِرُه ولا أُخَطِّئُ مَن قاله؛ لأنّي سمعتُه، وقد سمعتُ أعرابيًّا فصيحًا مِن بني أسد يقول لرجل أُولِيَ كرامةً: أنت تَستَأهِل ما أُوليتَ، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب، فما أنكروا قوله»[١] فاحتكم إلى فصاحة الأعرابيّ الذي أخذ منه، وموافقة من كان معه من الأعراب، واستدلّ بذلك على صحّة استعمال اللفظ في ذلك المعنى، وكانوا أيضًا يسألونهم مباشرة عن معاني ألفاظ ترد في كلامهم، فمن ذلك ما رواه الأزهريّ عن الأصمعيّ، قال: «سمعتُ أعرابيًّا يدعو: ربِّ أعوذُ بكَ مِن الخُنُوع والكُنُوع، فسألتُه عنهما، فقال: الخنوع: الغدر، والخانع: الذي يضع رأسه للسّوءة، يأتي أمرًا قبيحًا، فيرجع عاره عليه؛ فيستحي منه وينكّس رأسه، قال: والكُنوع: التّصاغُر عندَ المسألة...»[٢]، وكان علماء اللغة يحتكمون عند اختلافهم إلى فصحاء العرب، ويرضون بحكمهم، وفي هذا دليل على مدى موثوقيتهم عندهم، جاء في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري أنّ الأصمعي والمفضّل اختلفا في كلمة في بيت من الشعر، هل هي: جَذعًا، أم جَدعًا، وذلك في قول الشاعر:

وَذَاتُ هِدمٍ عَارٍ نَوَاشِرُها...تُصمِتُ بِالمَاءِ تَولَبًا جَدِعَا[٣]

أنشده المفضّل: (تولبًا جَذَعًا)، فقال الأصمعي: إِنَّمَا هُوَ (تولبًا جَدِعًا)، فاحتكما إلى فتًى من بني أسد يحفظ الشعر، فذهب إلى ما قاله الأصمعي، ورضوا بحكمه[٤]، ومثله قول شمر: «وسمعتُ أبا حاتِم يقول: حضرتُ الأصمعيّ، وسأله إنسانٌ عن قوله: ما ببعيري هَانَّة وهُنَانَة، فقال: إنّما هُو هُتَاتَة، بتاءين. قال أبو حاتم، فقلت: إنّما هو هَانَّة وهُنَانَة، وبجنبِه أعرابيّ، فسأله، فقال: ما الهُتَاتَة؟ فقال: لعلّك تريد الهُنَانة؟ فرجع إلى الصّواب، قلتُ: وهكذا سمعتُه من العرب، الهُنَانَة بالنّون، للشّحم»[٥].

ولا يقتصر الأمر على الاحتكام إليهم في تصحيح الألفاظ وبيان معانيها، بل في تحرّي صحّة إعراب التراكيب اللغوية، فمن ذلك ما رُوِي من اختلاف عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء حول إجازة قولهم:

---

(١) الأزهري. *تهذيب اللغة*. (أ هـ ل): ٦: ٢٢١

(٢) المرجع السابق، (ك ن ع): ١: ٢٠٧

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأوس بن حجر في ديوانه: ٥٥، وفي تهذيب اللغة: ١ :١١، و(ج د ع): ١: ٢٢٣ ولسان العرب (ت ل ب):١: ٢٣٢، و(ج د ع): ٨: ٤٢-٤٣، و(هـ د م) ١٢: ٦٠٤

(٤) ينظر: الأزهري. *تهذيب اللغة*. ١: ١١

(٥) المرجع السابق، (هـ ن)، ٥: ٢٤٤

ليسَ الطّيبُ إلا المسكُ، بالرّفع، وقد أنكر عيسى على أبي عمرو إجازته له، فقال له: نمتَ يا أبا عُمَر، وأدلج الناسُ! ليس في الأرض حجازيّ إلّا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلّا وهو يرفع، ثم دعا اثنين من تلامذته وطلب منهما أن يذهبا إلى أعرابيّ يسمّى أبا المهديّ وهو حجازيّ باهليّ، فيلقّناه الرّفع، وإلى أعرابيّ آخر يسمّى المنتجع التّميميّ، فيلقّناه النّصب؛ ليتثبّت منهما صحّة الوجهين باعتبارهما لغتان عن العرب، فنصب الحجازيُّ، وأبى الرّفع قائلًا: ليسَ هذا من لحني، ولا من لحن قومي، وهذه الرواية تعطينَا نموذجًا في المشافهة الحيّة للأعراب، وكيف يستوثقون منهم ويأخذون عنهم، وغالبًا ما كانوا يضبطون ما أخذوه بالكتابة حتى لا يضيع المسموع أو يختلط عليهم.

– ومن جهة التّقدير النحوي، والتأويل لبعض التراكيب والأساليب اللغوية المسموعة عن العرب، نجد أنّ النّحويّين بنوا كثيرًا من ذلك على ما يوافق مقصد العربيّ وغرضه من الكلام، وتبيّن تلك المقاصد ظهر لهم من مساءلة الأعراب ومشافهتهم، يقول ابن جنّي: «وقال أيضًا: (يقصد: سيبويه) وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجلٍ فقال: اللّهم ضبعًا وذئبًا! فقلنا له: ما أردتَ؟ فقال: أردتُ: اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا، كلّهم يفسّر ما ينوي، فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم وننسبه إليهم»[(١)]، ومن شأن مثل هذه المشافهة المتمثّلة في الحوار والمساءلة أن تكون ردًّا على أي معترض على صحّة قوانين النّحو وقواعده، وموافقتها لمقاصد العرب، وإن لم يصرّحوا بها، فقد كفاهم النّحويون ذلك، وأظهروا أغراضهم في الرّفع والنصب، والذّكر والحذف، والتقديم والتأخير، ونحو ذلك من وجوه تصرّفهم في الكلام.

–وبلغ من احتفاء اللغويين بالفصحاء أن حفظوا للمتكلّم الموثوق، والمشهود له بالفصاحة حقّه في الانفراد برواية ما لم يسمع عن غيره، قال أبو البركات الأنباري: «ويُقبَل نقلُ العدل الواحد، ولا يُشترط أن يوافقه في النّقل غيره»[(٢)]، وقال ابن جني، وقد جاء ذكر ابن أحمر وبعضِ الألفاظ التي رواها ولم تُسمع عن غيره: «قال أحمد بن يحيى: حدّثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفًا من الغريب فقال: لا أعلم أحدًا أتى بها إلّا ابن أحمر الباهلي، منها: الجَبْر وهو الملك، والقَول في هذه الكلم المقدَّم ذكرها وجوب قبولها، وذلك لما ثبتت به الشّهادة من فصاحة ابن أحمر، فإمّا أن يكون شيئًا أخذه عمَّن ينطق بلغةٍ قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه...وإمّا أن يكون شيئًا ارتجله ابن أحمر، فإنّ الأعرابيّ إذا قوِيت فصاحتُه وسَمَت

(١) ابن جني. *الخصائص*. ١: ٢٥١، وجاءت في: ١ :٧٧ منسوبة لأبي عبد الله محمد بن العساف العقيلي

(٢) عبد الرحمن الأنباري. *لمع الأدلة*. ٨٥

طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به، فقد حُكِي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها...لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متَّهم أو من لم ترقَ به فصاحته، ولا سبَقت إلى الأنفس ثقته كان مردودًا غير متقبَّل»[(١)]، فأمر قبول اللفظ على غرابته وقلّة استعماله مرجعه إلى قائله، أو ناقله، فيكفي فيه أن يكون فصيحًا، عدْلًا، مشهودًا له بالصّدق والأمانة، ولم يعرف عنه الكذب أو اختلاق القول، فإن كان كذلك قُبل قوله، وإن كان ممّن يُشكّ في فصاحته أو صدقه، رُدّ ولم يُقبل، ولا يقف الأمر عند ذلك فقط، بل كان الفُصحاء في نظرهم –كما ذكر الفارابي– هم مصدر اللغة، والقيّمين على أمرِها، وأمر التصرّف في أوضاعها وألفاظها، فمن شأنهم أنهم: «يتأمّلون ألفاظ هذه الأمّة ويُصلحون المختلّ منها، وينظرون إلى ما كان النّطق به عسيرًا في أوّل ما وُضع فيسهّلونه؛ وإلى ما كان بشعَ المسموع فيجعلونه لذيذ المسموع...وينظرون إلى أصناف التّركيبات الممكنة في ألفاظهم والترتيبات فيها ويتأمّلون أيّها أكمل دلالة على تركيب المعاني في النفس وترتيبها، فيتحرّون تلك وينبّهون عليها، ويتركون الباقية فلا يستعملونها إلاّ عند ضرورة تدعو إلى ذلك، فتصير عندها ألفاظ تلك الأمّة أفصح ممّا كانت، فتتكمّل عند ذلك لغتهم ولسانهم»[(٢)]، فهو يتصور وجود نخبة مختارة في كلّ أمّة تتمثل في البلغاء والحكماء منها، يرجع إليهم أمر إحداث التطوّر في الألفاظ والتراكيب، ومن شأنهم العمل على إصلاح اللغة، وتسهيل نطق ألفاظها، ووضع ما تقتضيه الحاجة من ألفاظ، وإلى مثل ذلك ألمح ابن جني في حديثه عن المواضعة في اللغة، وشبّه ذلك باجتماع حكيمين أو ثلاثة فصاعدًا، فيضعون الألفاظ استجابة لحاجة الإبانة والتعبير عن الأشياء التي تكون حولهم، فتكون تلك الأسماء مغنية لهم عن حضور الأشياء عينها[(٣)]، وينبغي –فيما أرى– ألا يفهم من هذه النّصوص وجود تلك النخبة المختارة واجتماعهم حقيقة، وإنّما هو تصوّر وتشبيه لحال تصرّف مستعملي اللغة في لغتهم، الموصوفين بالحكمة وبالكفاية اللغوية منهم خاصّة، كالشعراء والخطباء والبلغاء، فليس المقصود أشخاصًا بأعينهم، وإنّما جماعة تؤثّر على أوضاع اللغة في البيئة اللغوية، وفي نشأتها واكتمالها وتطوير تراكيبها وتحسين ألفاظها، وتلك الفكرة يمكن تصوّرها –أعني وجود من يقوم على أمر اللغة وحمايتها– إذا ما قارنّا بين ذلك التصور عند اللغويّين وبين عمل مجامع اللغة العربية في عصرنا الحاضر، فكلاهما يقوم بمهمتين أساسيتين، الأولى اختراع الألفاظ وابتكارها، والثانية تقويم اللغة، مع

(١) ابن جني. *الخصائص*. ٢: ٢٦-٢٧
(٢) الفارابي. *كتاب الحروف*، ص١٤٣-١٤٤
(٣) ينظر: ابن جني. *الخصائص*. ١: ٤٥

اختلاف بين الصورتين في أنّ الأولى تلقائية عفوية غير مقصودة لذاتها، والثانية على عكس ذلك.

وفيما يتعلّق بالفصحاء، وتصرّفهم في اللغة، واحتكام العلماء إليهم، نجد من المحدثين من يطرح اعتراضًا على مكانة الأعرابيّ راوي اللغة عند اللغويّين، وعلى اشتراطهم جفاءه وخشونته، وبقاءه محرومًا من الترف وليونة الجلد لأخذ اللغة عنه والاحتجاج بكلامه، وما يترتّب على ذلك من أنّه «إذا ما اكتسب الأعرابي صفتي البداوة والفصاحة بالشهرة أو بالاختبار أصبح من حقه أن يتحكم في العلماء وآرائهم بالتصويب والتخطئة، ويصبح حينئذ قانونًا ينصاع له العلماء وينفذون مشيئته، وهكذا ينقلب الأعرابي بسرّ تلك البداوة المباركة أستاذًا للعلماء يتحاكمون إليه في الخصومات والخلافات ...ليس هذا وحسب بل لقد أدى التهافت على الأعراب والاعتماد عليهم كل الاعتماد في ضبط اللغة وتقعيدها أن أصبح العلماء يعتبرونهم معصومين من الخطأ اللغوي، ليس بسبب إيمانهم بذلك، بل من أجل أن لا ينسحب الخطأ إلى القواعد التي شيدوها انطلاقًا من نطقهم وكلامهم»[(١)] وفي مثل هذا الاعتراض اتّهام لعلماء العربيّة بالتّهاون وغضّ الطرف عن تحرّي الصّحّة فيما يتلقّونه من لغة، وأنّ الأعراب فرضوا سيطرتهم وسلطانهم على العلماء وآرائهم، بحيث لا يردّون شيئًا جاؤوا به، وذلك اتّهام مبنيّ على غلبة الظنّ، ويمثّل نظرة بعيدة عن واقع عملهم، مع ما ارتضوه من منهجٍ في التحرّي والتوثيق للمادة اللغوية ولمن تؤخذ عنه، بل لقد كان احتمال وجود من قد يختلق الألفاظ أو يبتدع النّصوص حاضرًا في أذهانهم، وبالتالي أكّدوا على أهمية الأمانة والثقة في الناقل، وليست بداوته وحدها هي معيار قبول ما ينطق به، ويكفي أن أضرب لذلك مثالاً نجده في مقدّمة العين، التي احتوت –فيما احتوت– على معايير يمكن من خلالها الحكم على صحّة الكلمة، وهل هي من كلام العرب أم دخيلة عليها، أم محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب[(٢)]، ثمّ يذكر ما قد يجيب عن سؤال قد يتبادر إلى الذهن عن سبب ذلك الابتداع أو الاختلاق فيقول: «إنّ النَّحارير رُبَّما أدخلوا على الناس ما لَيسَ من كلام العرب إرادة اللَّبْس والتَّعْنِيت»[(٣)]، وأراه يقصد بالنّحارير حذّاق الأعراب الذين تؤخذ عنهم اللغة، أو ربّما بعض علمائها، وأيًّا كان، فاحتمال الخلق والكذب كان موجودًا في أذهانهم، وقد وضعوا من الاحتياطات ما من شأنه أن يحفظ اللغة من غوائله وتبعاته، واستمرّت عقليّة التّحري والتدقيق سائدة في الدرس اللغوي إلى نهاية القرن الرابع الهجري وما بعده، فهذا ابن فارس (٣٩٥هـ) يوصي بألّا

(١) محمد عابد الجابري. *تكوين العقل العربي*. ط٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة المربية، ٢٠٠٢م، ص٨٤

(٢) ينظر: الفراهيدي. *كتاب العين*. ١: ٥٢

(٣) المرجع السابق. ١: ٥٣

تؤخذ اللغة إلا عمّن عرف بالأمانة والصدق، يقول: «فَلْيَتَحرّ آخذُ اللغة وغيرِها من العلوم أهلَ الأمانة والثقة والصدق والعدالة؛ فقد بلغنا من أمر بعضِ مشيخة بغداد مَا بلغنا»(١) ومثله أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) في لمع الأدلة، حيث يقول: «يُشْتَرط أن يكون ناقلُ اللغة عدلًا، رجلًا كان أو امرأةً، حرًّا كان أو عبدًا ... فإن كان ناقُل اللّغة فاسقًا لم يقبل نقله»(٢) هذا مع علمهم أنّ الدّواعي إلى الكذب في اللغة في غاية الضعف، وهو ما علّلوا به عدم اشتراط التواتر في المنقول من اللغة(٣)، لكنّهم في الوقت نفسه أقرّوا أنّهم لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متّهم أو من لم ترقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودًا غير متقبّل(٤)، ولا يقف الأمر عند ذلك، بل يحاكم اللفظ أو التركيب المسموع إلى المطّرد من كلام العرب، «فإن وَرَدَ عن بعضِهم شيء يدفعُه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنّه لا يقنع في قبوله أن تسمَعه من الواحد، ولا من العدَّة القليلة، إلّا أن يكثُر من ينطق به منهم، فإن كَثُرَ قائِلوه، إلّا أنّه مع هذا ضعيف الوجه»(٥)، ولنا أن نسأل أخيرًا، إن كان النّحويّون واللّغويّون يشافهون كلّ من ثبتت بداوته، فيفرض سلطانه عليهم، ويقبلون قوله ليكون مادتهم التي استنبطوا منها قوانين اللغة، وبنوا عليها قواعد ألفاظها وتراكيبها، فلماذا نجدهم يقسّمون ذلك المسموع إلى لغات؟ ويطلقون الأحكام النّقديّة على تلك اللغات، فمنها ما يوصف بالحسن والفصاحة، ومنها ما يوصف بالقبح، والرداءة، والضّعف، والغلط؟ وأرى أنّ الإجابة عن ذلك تؤكّد على صحّة تفكيرهم ومنهجهم، وصدق أغراضهم، وانضباط أهدافهم التي بُني عليها الدرس اللغوي والنحوي.

الخاتمة:

تبيّن في ختام هذا البحث، أنّ المشافهة تمتّعت بمكانة مهمّة في علوم العربيّة، رافقتها في مراحل تأسيسها وتطوّرها، فكانت وسيلةً إلى جمع اللغة ونقلها وتلقينها بشكل مباشر، وجزءًا فاعلًا من منهجيّة معرفيّة متكاملة، ارتبطت بطرائق التحليل والتفسير لظواهرها المختلفة، وساهمت في التوثيق والاستدلال واستنباط القواعد وبناء الأحكام، وفي التدوين والتأليف،

(١) أحمد بن فارس. *الصاحبي في فقه اللغة العربية*، ص٣٣

(٢) الأنباري. *لمع الأدلة*، ص٨٥

(٣) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. تحقيق: د. محمود فجال، ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ-١٩٩٨م، ص١٤٨

(٤) ابن جني. *الخصائص*. ٢: ٢٧.

(٥) المرجع السابق.

وكانت رافدًا مهمًّا ساعد على أن يكون الدرس اللغويّ مبنيًا على واقع اللغة ومنطوقها الحيّ على ألسنة الفصحاء من أبنائها، وانتهى البحث إلى النتائج التالية:

-المشافهة في علوم العربية هي تواصل شفهي مباشر بين مستعمل اللغة وبين عالم اللغة، سواء كان ذلك المستعمل من الأعراب الفصحاء، أو من الرواة الموثوقين، ويهدف إلى جمع اللغة ألفاظًا وتراكيبَ ونصوصًا، لرصد مظاهر الكلام العربيّ، وأساليبه، والتباينات بين لهجاته، والوقوف على تصرفهم فيه، وتوثيق الاستعمال، ما يطرد منه، وما يشذ، ثم استنباط القواعد، وبناء الأحكام.

-فصحاء الأعراب هم أهم المصادر التي اعتمد عليها علماء العربية في جمع اللغة، فهم خير من تمثّلت اللغة على ألسنتهم، وكانت منهجية العلماء في مشافهتهم تعتمد على التّحري والضّبط والمراقبة الذهنية والنقد لما يتلقّونه منهم، وعلى التّحديد المكاني والزماني لمن يشافهون، وذلك لضمان صحة التمثيل اللغوي، وعدم فساده بالمخالطة وعوامل التأثّر المختلفة، فيكون ما يصدر عنهم صورة حقيقيّة للغة.

- كانت المشافهة ضرورة فرضتها طبيعة الحياة الثقافية في المجتمع العلمي العربي، وممارسة داعمة وأساسية لعمل علماء العربية، ومعينة لهم في الوصول إلى تأسيس علوم العربية، وتطويرها، والتأليف فيها.

- كان للمشافهة مكانة مهمة في الدرس اللغوي بمستوياته المختلفة باعتبارها آلة من آلاته، وعنصرًا مهمًّا من عناصر منهجه العلمي القائم على الملاحظة والتجريب والاستنباط، وبوصفها دليلًا يؤكّد الحكم، ويوثّق صحة المعنى والاستعمال .

وأما التوصيات:

فيوصي البحث بمزيد من الدراسات التي تكون فيها المشافهة منهجًا مستقلًا معتمدًا على ضوابط علميّة، ويمكن الاعتماد عليه في مواجهة الانتقادات الحديثة التي تقلل من مدى موثوقيتها ومصداقيتها في علوم العربية، مثل: تقديم دراسة وصفية في أهمية المشافهة ودورها في حفظ العربية وتطورها، أو: دراسة مقارنة بين مكانتها ومدى حجيّتها بين القديم والحديث.

المصادر والمراجع:

١ ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. "مقدمة ابن خلدون". تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، (ط١، دمشق: دار البلخي؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)

٢ -ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د.ط، لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت).

٣ ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)

٤ ابن النّديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق. "الفهرست". تحقيق: إبراهيم رمضان. (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)

٥ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ. "شرح المفصّل". تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١م)

٦ إسماعيل، عزّ الدين. "المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي". (د.ط، القاهرة: مكتبة غريب، د.ت)

٧ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض مرعب. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٨م)

٨ آل ياسين، محمد حسين. "الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث" (ط١، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)

٩ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين. "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو". تحقيق: سعيد الأفغاني، (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩١هـ/١٩٧١م)

١٠ بحيري، سعيد حسن. "المدخل إلى مصادر اللغة العربية". (د.ط، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)

١١ البصري، الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (د.ط، دار ومكتبة الهلال، د.ت)

١٢ البغدادي، عبد القادر. "خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب". تحقيق: عبد السلام هرون. (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ)

١٣ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. "مجالس ثعلب". (ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٤٨م)

١٤ الجابري، عابد. "تكوين العقل العربي". (ط٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة المربية، ٢٠٠٢م)

١٥ الجرجاني، عبد القاهر. "دلائل الإعجاز في علم المعاني". تحقيق: د. محمد التنجي. (ط٣، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م)

١٦ الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله. "طبقات فحول الشعراء". تحقيق: محمد محمود شاكر (د.ط، جدة: مطبعة المدني، د.ت).

١٧ الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. "تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ)

١٨ حجازي، محمود فهمي. "علم اللغة العربية". (د.ط، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع؛ د.ت).

١٩ حاجي خليفة. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". تحقيق: إكمال الدين إحسان أوغلي، محمود بشار العبيدي، (ط١، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، ١٤٤٣هـ).

٢٠ الراجحي، عبده. "النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج". (د.ط، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩م)

٢١ الرّازي، أحمد بن فارس بن زكريا. "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها". تحقيق: السيد محمد صقر. (ط١، القاهرة: مطبعة عيسى البابلي الحلبي، د.ت)

٢٢ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)

٢٣ السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. "أخبار النحويين البصريّين". تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، (د.ط، القاهرة: مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ١٣٧٣هـ)

٢٤ السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. "شرح أبيات سيبويه". تحقيق: محمد علي الريح هاشم. (ط١، بيروت: دار الجيل؛ ١٤١٨هـ)

٢٥ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. "الاقتراح في أصول النحو وجدله". تحقيق: د. محمود فجال. (ط١، دمشق: دار القلم؛ ١٤٠٩هـ-١٩٩٨م)

٢٦ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق: فؤاد علي منصور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)

٢٧ الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج. "تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم". (ط١. المدينة: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية؛ ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)

٢٨ صالح، عبد الرحمن الحاج. "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة". (د.ط، الجزائر: موفم للنشر، ٢٠١٢م)

٢٩ عمر، أحمد مختار. "البحث اللغوي عند العرب". (ط٨، عالم الكتب، ٢٠٠٣م)

٣٠ عمر، أحمد مختار. "صناعة المعجم الحديث". (ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٩م)

٣١ العمامي، سالمة صالح. "أثر المشافهة في التقعيد في ضوء علم الخطاب، كتاب سيبويه نموذجًا". (مكناس: أعمال الندوة العلمية النصّ والخطاب، مقاربات لغوية ونقدية، ٢٠١٨م)

٣٢ الفارابي، أبو نصر محمد. "كتاب الحروف". تحقيق: محسن مهدي، (ط٢، بيروت: دار الشروق، ١٩٩٠م)

٣٣ القفطي، جمال الدين علي بن يوسف. "إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م)

٣٤ القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب. "جمهرة أشعار العرب". تحقيق: علي محمد البجادي، (د.ط، نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ت)

٣٥ منصوري، علي. "اللغة العربية في المشافهة اليومية، مفهومها وقضاياها في الدرس اللغوي القديم والحديث". (ط١. قسنطينة، الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، ٢٠٢٠م)

٣٦ الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني. "سر صناعة الإعراب". (ط١، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)

٣٧ -الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق: محمد علي النّجار، (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)

٣٨ هلال، عبد الغفار حامد. "مناهج البحث في اللغة والمعاجم". (ط١، دون ناشر، ١٤١١هـ- ١٩٩١م)

الأبحاث:

١. الاسكندري، أحمد، "الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها". *مجلة مجمع اللغة العربية الملكي* ١، (١٩٣٤م): ٢٠٢

٢. صالح، عبد الرحمن الحاج، "اللغة العربية بين المشافهة والتحرير". *مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة* ٦٦، (١٩٩٠م): ١١٩

٣. الصاوي، يسري صبحي. "لسانيات المنطوق في الدرس النحوي عند سيبويه". *مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب* ٧٦، (٢٠١٦م): ٣٢٦

٤. -القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة. "أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، تاج العروس نموذجًا" رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة حلوان، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م): ٧٧

٥. مراد، إبراهيم. "قضية المصادر في جمع مادة المعجم". *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق* ٧٨، (٢٠٠٣م): ٧٨٩-٧٩٠

Sources and References:

1 -ābn Khaldūn, Walī al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "muqaddimah Ibn Khaldūn". inv : ‘Abd Allāh Muḥammad al-Darwīsh, (ed.1, Dimashq : Dār al-Balkhī ; 1425h / 2004m)
2 -ābn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī. "al-uṣūl fī al-naḥw". inv : ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, (Lubnān : Mu’assasat al-Risālah, D. t)
3 Ibn manẓūr, Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘Alī. "Lisān al-‘Arab". (ṭ3, Bayrūt : Dār Ṣādir, 1414h)
4 -Ibn alnndym, Abū al-Faraj Muḥammad ibn Isḥāq. "al-Fihrist". inv : Ibrāhīm Ramaḍān. (ed.2, Bayrūt : Dār al-Ma‘rifah, 1417h-1997m)
5 Ibn Ya‘īsh, Muwaffaq al-Dīn Ya‘īsh ibn ‘lī. "sharḥ almfṣṣl". inv : D. iymyl Badī‘ Ya‘qūb. (ed.1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Lubnān, 2001M)
6 Ismā‘īl, ‘zz al-Dīn. "al-maṣādir al-adabīyah wa-al-lughawīyah fī al-Turāth al-‘Arabī". (al-Qāhirah : Maktabat Gharīb, D. t)
7 al-Azharī, Abū Manṣūr Muḥammad ibn Aḥmad. "Tahdhīb al-lughah". inv : Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib. (ed.1, Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, 2008M)
8 Āl Yāsīn, Muḥammad Ḥusayn. "al-Dirāsāt al-lughawīyah ‘inda al-‘Arab ilá nihāyat al-qarn al-thālith" (ed.1, Bayrūt : Dār Maktabat al-ḥayāh, 1400h-1980m)
9 -āl’nbāry, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān Kamāl al-Dīn. "al-ighrāb fī jadal al-i‘rāb wa-Lam‘ al-adillah fī uṣūl al-naḥw". inv : Sa‘īd al-Afghānī, (ed.2, Bayrūt : Dār al-Fikr, 1391h / 1971m)
10 -Buḥayrī, Sa‘īd Ḥasan. "al-Madkhal ilá maṣādir al-lughah al-‘Arabīyah". (al-Qāhirah: Mu’assasat al-Mukhtār lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 2000m)
11 al-Baṣrī, al-Khalīl ibn Aḥmad. Kitāb al-‘Ayn. inv : D. Mahdī al-Makhzūmī, D. Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, (Dār wa-Maktabat al-Hilāl, D. t)
12 -al-Baghdādī, ‘Abd al-Qādir. "Khizānat al-adab wlbb Lubāb Lisān al-‘Arab". inv : ‘Abd al-Salām Harūn. (ed.4, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1418h)
13 -Tha‘lab, Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Yaḥyá. "Majālis Tha‘lab". (ed.2, Miṣr : Dār al-Ma‘ārif, 1948m)
14 -āljābry, ‘Ābid. "takwīn al-‘aql al-‘Arabī". (ed.8, Bayrūt : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-murabbiyah, 2002M)
15 -al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. "Dalā’il al-i‘jāz fī ‘ilm al-ma‘ānī". inv : D. Muḥammad al-Tūnjī. (ed.3, al-Qāhirah : Maṭba‘at al-madanī, 1413h-1992m)
16 -āljmḥy, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn sllām ibn ‘Ubayd Allāh. "Ṭabaqāt fuḥūl al-shu‘arā’". inv : Muḥammad Maḥmūd Shākir (Jiddah : Maṭba‘at al-madanī, D. t).
17 -āljwhry, Abū Naṣr Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Fārābī. "Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah". inv : Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār, (ed. 4, Bayrūt : Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1407h)

18 -ḥjāzy, Maḥmūd Fahmī. "'ilm al-lughah al-'Arabīyah". (al-Qāhirah : Dār Gharīb lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī' ; D. t).
19 -Ḥājjī Khalīfah. "Kashf al-ẓunūn 'an asāmī al-Kutub wa-al-Funūn". inv : Ikmāl al-Dīn Iḥsān Ūghlī, Maḥmūd Bashshār al-'Ubaydī, (ed.1, Landan, Mu'assasat al-Furqān lil-Turāth al-Islāmī-Markaz Dirāsāt al-Makhṭūṭāt al-Islāmīyah, 1443h)
20 al-Rājiḥī, 'Abduh. "al-naḥw al-'Arabī wa-al-dars al-ḥadīth, baḥth fī al-manhaj". (Lubnān : Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 1979m)
21 -alrrāzy, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā. "al-Ṣāḥibī fī fiqh al-lughah al-'Arabīyah wa-masā'iluhā wa-sunan al-'Arab fī kalāmihā". inv : al-Sayyid Muḥammad Ṣaqr. (ed.1, al-Qāhirah : Maṭba'at 'Īsá al-Bābilī al-Ḥalabī, D. t)
22 -Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān ibn Qanbar. "al-Kitāb". inv : 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. (ed.3, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1408h-1988m)
23 -alssyrāfy, Abū Sa'īd al-Ḥasan ibn 'Abd Allāh. "Akhbār al-naḥwīyīn albṣryyyn". inv : Ṭāhā Muḥammad al-Zaynī, wa-Muḥammad 'Abd al-Mun'im Khafājī, (al-Qāhirah : Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābilī al-Ḥalabī, 1373h)
24 -al-Sīrāfī, Yūsuf ibn Abī Sa'īd al-Ḥasan ibn 'Abd Allāh ibn al-Marzubān. "sharḥ abyāt Sībawayh". inv : Muḥammad 'Alī al-rīḥ Hāshim. (ed.1, Bayrūt : Dār al-Jīl ; 1418h)
25 -al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān. "al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadalih". inv : D. Maḥmūd Fajjāl. (ed.1, Dimashq : Dār al-Qalam ; 1409h-1998m)
26 -al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Muz'hir fī 'ulūm al-lughah wa-anwā'hā". inv : Fu'ād 'Alī Manṣūr, (ed.1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1418h-1998m)
27 -ālṣā'dy, 'Abd al-Razzāq ibn Farrāj. "Tadākhul al-uṣūl al-lughawīyah wa-atharuhu fī binā' al-Mu'jam". (ed.1. al-Madīnah : 'Imādat al-Baḥth al-'Ilmī fī al-Jāmi'ah al-Islāmīyah ; 1422h-2002m)
28 ṣālḥ, 'Abd al-Raḥmān al-Ḥājj. "al-samā' al-lughawī al-'Ilmī 'inda al-'Arab wa-mafhūm al-faṣāḥah". (al-Jazā'ir : Mūfim lil-Nashr, 2012m)
29 -'Umar, Aḥmad Mukhtār. "al-Baḥth al-lughawī 'inda al-'Arab". (ṭ8, 'Ālam al-Kutub, 2003m)
30 -'Umar, Aḥmad Mukhtār. "ṣinā'at al-Mu'jam al-ḥadīth". (ed.2, al-Qāhirah : 'Ālam al-Kutub, 2009M)
31 -al-'Amāmī, Sālimah Ṣāliḥ. "Athar al-mushāfahah fī al-taq'īd fī ḍaw' 'ilm al-khiṭāb, Kitāb Sībawayh namūdhajan". (Miknās : a'māl al-nadwah al-'Ilmīyah alnṣṣ wa-al-khiṭāb, muqārabāt lughawīyah wa-naqdīyah, 2018m)
32 -al-Fārābī, Abū Naṣr Muḥammad. "Kitāb al-ḥurūf". inv : Muḥsin Mahdī, (ed.2, Bayrūt : Dār al-Shurūq, 1990m)
33 -al-Qifṭī, Jamāl al-Dīn 'Alī ibn Yūsuf. "Inbāh al-ruwāh 'alá anbāh al-nuḥāh". inv : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm (ed.1, al-Qāhirah : Dār al-Fikr al-'Arabī, 1406h-1982m)

34 -al-Qurashī, Abū Zayd Muḥammad ibn Abī al-khiṭāb. "Jamharat ash‘ār al-‘Arab". inv : ‘Alī Muḥammad albjādy, (Nahḍat Miṣr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr)
35 -Manṣūrī, ‘Alī. "al-lughah al-‘Arabīyah fī al-mushāfahah al-yawmīyah, mafhūmuhā wa-qaḍāyāhā fī al-dars al-lughawī al-qadīm wa-al-ḥadīth". (ed.1. Qusanṭīnah, al-Jazā’ir : Manshūrāt Alfā lil-Wathā’iq, 2020m)
36 -al-Mawṣilī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī. "Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb". (Ṭ1, Lubnān : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1421h-2000m)
37 -ālmwṣly, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī. "al-Khaṣā’iṣ". inv : Muḥammad ‘Alī alnnjār, (ṭ4, al-Qāhirah : al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, D. t)
38 -Hilāl, ‘Abd al-Ghaffār Ḥāmid. "Manāhij al-Baḥth fī al-lughah wa-al-ma‘ājim". (Ṭ1, Dawwin Nāshir, 1411h-1991m)

Researches:

1 al-Iskandarī, Aḥmad, "alghrḍ min qarārāt al-Majma‘ wālāḥtjāj la-hā". Majallat Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah al-Malakī 1, (1934m)
2 Ṣāliḥ, ‘Abd al-Raḥmān al-Ḥājj, "al-lughah al-‘Arabīyah bayna al-mushāfahah wa-al-taḥrīr". Majallat Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah bi-al-Qāhirah 66, (1990m)
3 al-Ṣāwī, Yusrī Ṣubḥī. "Lisānīyāt al-Manṭūq fī al-dars al-Naḥwī ‘inda Sībawayh". Majallat al-lisān al-‘Arabī, Maktab tansīq alt‘ryb76, (2016m)
4 ālqādwsy, ‘Abd al-Razzāq ibn Ḥammūdah. "Athar al-qirā’āt al-Qur’ānīyah fī al-ṣinā‘ah al-mu‘jamīyah, Tāj al-‘arūs namūdhajan" Risālat duktūrāh, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi‘at Ḥulwān, (1431h-2010m)
5 Murād, Ibrāhīm. "Qaḍīyat al-maṣādir fī jam‘ māddat al-Mu‘jam". Majallat Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah bi-Dimashq 78, (2003m)